المجلة العربية للمحاسبة
المجلد السابع - العدد الأول
مايـــو ٢٠٠٤
ص ص ٢٣- ٦٢

العوامل المؤثرة في اختيار عينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية

أحمد محمد العمري
جامعة اليرموك

عـــودة أحمـــد سليـمان
جامعة آل البيت

ملخـص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على العوامل المؤثرة في اختيار عينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، والتعرف على أكثر الأساليب استخداما من قبل مدققي الحسابات الأردنيين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من خمسة أقسام، تضمنت معلومات عامة عن المدققين والأساليب الإحصائية لأختيار عينات التدقيق، والمشكلات التي يحتمل أن يواجهها المدققون، وقد تم تطبيق الإستبانة على (٧٨) مدقق ممن تنطبق عليهم الشروط لأغراض الدراسة، وبينت نتائج الدراسة أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في استخدام المدقق لأساليب العينات، تباينت درجة تأثير كل منها، إلا أنها اعتبرت ذات أهمية بالغة، وكان من أبرزها عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية وخبرة المدقق الخارجي باستخدام الأساليب الإحصائية. وقد أوصت الدراسة بعدد من المقترحات من أهمها ضرورة زيادة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية من البنوك التجارية، وتطوير مهارات المدقق الداخلي، وضرورة إيجاد أجور أكثر كفاءة، وتوفير الحماية اللازمة للمدقق الخارجي.

المقدمة:

في بدايات ظهور عملية التدقيق – حين كانت البنوك صغيرة الحجم وذات رؤوس أموال صغيرة – كان المدقق يلجأ إلى عملية التدقيق الشامل، أي القيام بتدقيق جميع عناصر وبنود القوائم المالية، ليتمكن من إبداء رأيه حول عدالتها وسلامة المركز المالي للبنك. ومع التطور الحاصل على مستوى البنوك من حيث كبر حجمها واتساع نشاطها، أصبحت عملية التدقيق الشامل أقل استخداما، إن لم تكن غير مستخدمة إلا في حالات معينة تبرر استخدامها، وذلك لأن عملية التدقيق الشامل إضافة إلى ارتفاع تكاليفها فإنها تستغرق وقتاً وجهداً أصبح غير مبرر مع وجود أساليب أخرى للتدقيق، ومن هنا انتقلت عملية التدقيق الشامل (Comprehensive Auditing) إلى التدقيق بالعينات (Audit Sampling).

وحيث أن عملية التحول من التدقيق الشامل إلى التدقيق بالعينات يجب أن لا تكون على حساب الهدف الأساسي لعملية التدقيق وهو إبداء الرأي المناسب حول القوائم المالية، وبما يعزز ثقة المستخدمين فيها، وعليه وعند الحديث عن مفهوم التدقيق بالعينات وتطبيقاته، فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن هناك العديد من العوامل المرتبطة بهذا المفهوم، مثل العوامل التي تندرج ضمن نظام الرقابة الداخلية، والعوامل التي تندرج تحت خطورة عملية التدقيق، مما يعني أن خبرة المدقق وحكمه الشخصي يلعبان دوراً مهماً في تحديد أساليب اختيار عينات التدقيق سواء كان هذا الأسلوب حكمياً أو إحصائياً.

ومع تطور دور البنوك والمؤسسات المالية في التنمية الاقتصادية في الأردن وما رافقها من تزايد في أهمية التدقيق والرقابة عليها، برز اهتمام المشرع الأردني هنا وذلك من خلال إصدار التعليمات والقوانين المنظمة للعملية التدقيقية والرقابية مثل قانون الشركات وقانون مراقبة أعمال البنوك، وكل تلك الأمور تدعونا إلى البحث في العوامل المؤثرة في العملية التدقيقية وعلى وجه التحديد في اختيار عينات التدقيق، وهذا ما سنحاول الإحاطة بمختلف جوانبه في هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعا لا زال حديث العهد نسبياً وبحاجة إلى مزيد من الاستقصاء والبحث. ويمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

١- أنها ستتناول موضوعاً ذا أهمية كبيرة فيما يتعلق بعملية التدقيق، حيث أن التوسع في منشآت الأعمال وظهور شركات ذات رؤوس أموال ضخمة وحجم نشاط كبير، يفرض على المدققين الانتقال من أسلوب التدقيق الشامل إلى أسلوب التدقيق بالعينات. وهذا موضوع لا زال في تقدير الباحثين بحاجة إلى مزيد من الإغناء وبما يتناسب وهذه

الأهمية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تفتح المجال أمام دراسات أخرى، حيث أنها وحسب علم الباحثين هي الأولى التي تتعرض لهذا الموضوع الذي يمكن أن يكون نواة لموضوعات عديدة لاحقة.

٢- اطلاع المدقق الخارجي الأردني على أهم العوامل المؤثرة في تطبيق الأساليب المتبعة في اختيار عينات التدقيق، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية عملية التدقيق، عند أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار.

٣- توجيه اهتمام المدققين نحو اتباع الأساليب العلمية في اختيار عينات التدقيق مما يمكنهم مستقبلاً من الرد على اعتراضات مستخدمي القوائم المالية.

٤- لفت نظر الجهات المنظمة للمهنة مثل جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين إلى المعوقات أو المشاكل التي تحول دون قيام المدققين بالمهام الموكلة إليهم بالمستوى المطلوب ومن ثم معالجتها.

مشكلة الدراسة:

تلعب البنوك التجارية دوراً بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمة هذا القطاع في خطط التنمية وتحقيق رفاهية المجتمع من خلال المشروعات الاستثمارية التي تقوم بها هذه البنوك، كما إن تزايد حجم النشاط الاقتصادي وتوسع أعمال هذه البنوك، أدى إلى زيادة أهمية الدور الذي تلعبه مهنة تدقيق الحسابات، ونتيجة لهذا التطور انتقلت عملية التدقيق من استخدام أسلوب التدقيق الشامل – إلا في حالات محددة ومبررة – إلى استخدام أسلوب التدقيق بالعينات، وقد ارتبط بهذا المفهوم العديد من المشاكل والعوامل المؤثرة به، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على طبيعة وواقع عملية تدقيق الحسابات في البنوك التجارية الأردنية، وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما مدى استخدام المدقق الخارجي الأردني لأسلوب التدقيق بالعينات؟ وما هي الأساليب المتبعة في اختيار عينات التدقيق لعناصر القوائم المالية؟

٢- ما هي العوامل المؤثرة والمحددة لنوع الأسلوب المستخدم في اختيار عينات التدقيق المتعلقة بعناصر القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية؟

٣- ما مدى الاتفاق بين المدققين على أفضل الأساليب الممكن اتباعها في اختيار عينات التدقيق المتعلقة بعناصر القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية؟

٤- ما هي أهم المشكلات التي تواجه المدققين عند قيامهم بمهام التدقيق الموكلة إليهم؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١- عرض وتحليل أهم العوامل المؤثرة في اختيار عينات التدقيق الخارجي للبنوك التجارية الأردنية.

٢- إبراز المفاهيم الإحصائية المتعلقة بأسلوب التدقيق بالعينات وتعريفها.

٣- إلقاء الضوء على الأساليب المستخدمة من قبل المدقق الخارجي الأردني في اختيار عينات التدقيق لعناصر القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية.

٤- تبيان مدى التوافق بين الأساليب المستخدمة من قبل المدققين الخارجيين وبين الأساليب الأكثر ملائمة.

٥- إلقاء الضوء على أهم المشكلات التي تواجه المدقق الخارجي الأردني عند قيامه بمهام التدقيق الموكلة إليه..

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على أربع فرضيات والتي صيغت على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يستخدم المدقق الخارجي الأردني الأساليب الإحصائية في اختيار عينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الثانية: هناك عوامل مؤثرة في نوع الأسلوب المستخدم في اختيار عينات التدقيق.

الفرضية الثالثة: لا يوجد اتفاق بين المدققين على أفضل الأساليب التي يمكن اتباعها في اختيار عينات التدقيق.

الفرضية الرابعة: يواجه مدققوا الحسابات عدداً من المشاكل والصعوبات عند القيام بمهام التدقيق الموكلة إليهم..

منهجية الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات الممارسين لمهنة تدقيق الحسابات في الأردن،

وتحديدا من المدققين ممن يمارسون تدقيق البنوك والمرخصين من الفئة (أ)، حيث أن هذه الفئة تتكون من أصحاب الشهادة في مجال المحاسبة ولا يحق لغير حملة الشهادة الجامعية في المحاسبة في الحصول عليها. وبالاعتماد على سجلات جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، وجد أن عددهم (٣٢٩) مدققاً حتى تاريخ ١٩٩٨/٥/٥، منهم حوالي (١١٠) مدققين قاموا بتدقيق البنوك موزعين على خمسة مكاتب تعتبر من أكبر مكاتب التدقيق في الأردن. وقد أمكن توزيع الاستبانة باليد على (١٠٠) مدقق من أصل (١١٠)، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (٧٨) استبانة أي ما نسبته (٧٨٪) من مجموع الاستبانات الموزعة.

أسلوب الدراسة

تم استخدام أسلوب المسح الإحصائي في جمع المعلومات، حيث تم تطوير استبانة وذلك بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة. ولاختبار صدق الأداة (الاستبانة)، فقد قام الباحثان بعرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية وذلك للتأكد من وضوح الأسئلة وصلاحيتها لقياس ما صممت من أجله، وبناء على ما أبدوه من ملاحظات ووفقاً لقناعة الباحثين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة لتصبح بصورتها النهائية. وكذلك تم احتساب معامل الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة فكانت قيمة الفا (Cranbach's Alpha)، ٠,٨٢٤٥ وهي نسبة جيدة لأغراض الدراسة.

وتتكون الاستبانة من خمسة أقسام. وقد خصص القسم الأول لجمع معلومات تتعلق بعينة الدراسة. وخصص القسم الثاني للتعرف على الأساليب المتبعة في اختيار عينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية بشكل عام. أما القسم الثالث فتم من خلاله تحديد اكثر الأساليب الإحصائية استخداماً والأكثر ملائمة من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي الأردني. أما القسم الرابع من الاستبانة فخصص للتعرف على العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب التدقيق بالعينات. وأخيراً جاء القسم الخامس من الاستبانة للوقوف على المشاكل التي تواجه مدقق الحسابات الخارجي الأردني عند القيام بالمهام الموكلة إليه في البنوك التجارية الأردنية.

التحليل الإحصائي

لقد تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وفقاً للإجراءات التالية:

١- تبويب البيانات في جداول تكرارية ونسب مئوية.

٢- الوصف الكمي للبيانات باستخدام الوسط الحسابي والوسيط والمنوال كمقاييس نزعة مركزية والمدى كمقياس تشتت.

٣- معاملات الارتباط البسيطة لوصف العلاقة بين الكميات والمتغيرات.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع التدقيق بالعينات، حيث هدفت إلى التعريف بهذا المفهوم وتوضيح العديد من الأساليب المتبعة في تطبيقه، وقد أمكن الاستفادة منها إلى حد ما في إجراء هذا البحث. وفي هذه الفقرة سيتم عرض أهم تلك الدراسات.

دراسة شاهين (١٩٨٦)

وفي دراسة شاهين (١٩٨٦) بعنوان «أسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية: نحو معايير موضوعية». هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية، وذلك من خلال دراسة وتحليل مزايا وعيوب أسلوب المعاينة الحكمية مقارنةً بمزايا وعيوب المعاينة الإحصائية:

١- تحديد الملامح المميزة لأسلوب المعاينة الحكمية كما هو مطبق عملياً في المراجعة الاختبارية.

٢- تطوير الأسس العلمية والمنطقية للمعاينة الحكمية للوصول إلى أفضل الأسس المنطقية والموضوعية لاستخدام هذا الأسلوب.

٣- وضع الأسس السليمة الكفيلة باستنباط مجموعة من المعايير الموضوعية التي يمكنها أن تهذب التقدير الشخصي للمراجع عند استخدام هذا الأسلوب.

وقد خلصت الدراسة إلى اقتراح نموذج معياري لعملية المراجعة، ارتكز هذا النموذج على علاقة مراحل عملية المراجعة وجزئياتها بمخاطر المراجعة بصفة عامة وبمخاطر معاينة المراجعة بصفة خاصة، والهدف من هذا النموذج هو تحقيق الأهداف التالية:

١- وضع هيكل إطار عام متكامل مهنياً وعلمياً لعملية المراجعة.

٢- الاقتراب بأسلوب المعاينة الحكمية من الموضوعية بقدر الإمكان.

دراسة البشبيشي (١٩٨٧)

قام البشبيشي (١٩٨٧) بدراسة بعنوان «مشاكل تطبيق أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة وأساليب علاجها». هدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل المشكلات والأخطار المرتبطة بتطبيق أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة. ولتحقيق هدف البحث، فقد تم تقسيمه إلى موضوعين رئيسيين هما:

١- الاتجاه إلى أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة وذلك من حيث مراحله ومبرراته.

٢- استعراض أهم مشاكل وأخطار تطبيق أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة وأساليب العلاج المناسبة لها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن عملية تطبيق أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة تواجه ثلاث مشاكل رئيسية، هي:

١- مشكلة انتشار ظاهرة أخطار المراجعة.

٢- مشكلة صعوبة التطبيق.

٣- الاعتقاد السائد بين المراجعين بأن المراجعة تعتمد على الحكم الشخصي للمراجع.

دراسة كحالة وجاموس (١٩٩١)

فقد قام كحالة وجاموس (١٩٩١) بدراسة نظرية بعنوان «المراجعة المحاسبية بالعينة الإحصائية». هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بأسلوب المراجعة بالعينات الإحصائية، ومزايا هذا الأسلوب وما يوفره من قاعدة علمية تمكن المراجع من الدفاع مستقبلا عن أي اعتراض على صحة رأيه بالقوائم المالية. وقد أوصت الدراسة بتعميم استخدام الأساليب الإحصائية على حساب الأساليب الحكمية حيث أن الأساليب الإحصائية لا تتطلب سوى الإلمام ببعض مبادئ الإحصاء والعمليات الحسابية البسيطة.

دراسة الحمود وآخرون (١٩٩٢)

قام الحمود وآخرون (١٩٩٢) بدراسة ميدانية بعنوان «المشاكل التي تواجه مدققي الحسابات في الأردن». هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه مدققو الحسابات الأردنيين في عملهم ودرجة أهميتها. ولتحقيق هدف الدراسة، فقد تم تصميم استبانة وزعت على عينة عشوائية مكونة من مائتي مدقق (بنسبة ٧٤٪ من المدققين) وقد بلغت نسبة المستجيبين ٥و٨٥٪ من العينة. وقد خلصت الدراسة إلى أن مدققي الحسابات الأردنيين يواجهون العديد من المشاكل معظمها يتعلق بالقوانين المنظمة للمهنة، وجمعية مدققي الحسابات، والعملاء.

وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع قواعد محددة للسلوك المهني من قبل جمعية مدققي الحسابات، وتنظيم الدورات التدريبية في المحاسبة والتدقيق والمواضيع ذات العلاقة بالمهنة، إضافة إلى ضرورة وضع أسس لتحديد أتعاب المدققين تتناسب مع جهودهم ومسؤولياتهم.

دراسة Patterson (1993)

أما دراسة باترسون (Patterson, 1993) فقد كانت بعنوان Strategic Sample Size Choice in

Auditing . هدفت هذه الدراسة إلى توجيه المدققين نحو استراتيجية معينة، تتعلق باختيار عينات التدقيق وأدلة الإثبات التي يجب أن يوفرها اعتماداً على تلك العينة.

خلصت الدراسة إلى أن اكثر وأهم العوامل المؤثرة في اختيار عينة التدقيق وتحديد حجمها هي المخاطر الناشئة من عملية التدقيق، حيث أشارت إلى أن عدم الاستقلالية في العناصر المكونة لمخاطر عملية التدقيق (مخاطر الرقابة، مخاطر عدم الاكتشاف)، تؤدي إلى التأثير على الاستراتيجية والطرق المتبعة في اختيار عينات التدقيق وتحديد حجمها.

كما أظهرت هذه الدراسة أن أجور المدقق يمكن اعتبارها من العوامل المؤثرة في تحديد واختيار العينات حيث أشارت هذه الدراسة وطبقا للنموذج المستخدم أن الحجم المثالي للعينة يعتمد على أجور المدقق وتكاليف عملية التدقيق نفسها على الرغم من أن مخاطر الاختلاس يمكن أن تزداد بغض النظر عن زيادة التكاليف أو نقصها.

دراسة Ponemon and Wendell (1995)

أما دراسة بونمون وويندل (Ponemon wendell, 1995) فقد كانت بعنوان "Judgmental Versus Random Sampling in Auditing: An Experimental Investigation" . هدفت هذه الدراسة إلى التوسع في مجال الدراسات المشابهة، والتي تحاول تحديد خصائص الأداء الفعلي للتدقيق باستخدام العينات الحكمية من خلال اختيار عينة من ٨٣ مدققاً طلب إليهم تحديد أحجام العينات لخمسين عنصراً في المخزون، وتحديد الخطأ المسموح به ومقارنتها مع معيار تم إعداده مسبقاً باستخدام الأساليب الإحصائية. وقد أبرزت هذه الدراسة انه عند القيام بعملية الاختبار للأداء باستخدام العينات الحكمية، بأنه لا بد أولاً من الأخذ بعين الاعتبار الخبرة الشخصية للمدقق.

وقد أثبتت الدراسة بان استخدام الأساليب الإحصائية افضل من استخدام الأساليب الحكمية، وقد أوضحت المشاكل التي يمكن أن يواجهها المدقق عند الاعتماد على العينات الحكمية في إبداء الرأي، كما أوضحت العلاقة الإيجابية بين الخبرة والأداء عند تطبيق هذا الأسلوب.

دراسة Rohrbach (1997)

وقام روهرباك (Rohrbach, 1997) بدراسة بعنوان "Sample Size Determination Using the Augmented Variance Estimator" . هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الحجم الأمثل للعينة باستخدام طريقة تقدير التباين المتزايد باستخدام حجم العينة المقدر دون الرجوع إلى المجتمع الذي تم اختيار العينة منه. وتعتمد هذه الطريقة على افتراض خطأ العينة، ومدى دقة المدقق في تحديد

الخطأ مسبقاً بالاعتماد على حكمه الشخصي، مع ملاحظة أن الخطأ المقصود هنا هو خطأ كمي (نقدي). تقوم هذه الطريقة على تحديد حجم العينة من قبل المدقق واللازم لتحقيق الهدف المتوقع، ثم يقوم المدقق بافتراض الحد الأعلى للخطأ النقدي المتوقع (MER) ثم يتم بعد ذلك حساب الانحراف للعينة نفسها دون اللجوء إلى تقدير الخطأ الحقيقي للمجتمع الذي تم اختيار العينة منه.

هذه الطريقة اعتمدت على نتائج دراسات سابقة، حيث أشارت هذه الدراسات إلى إمكانية استخدام العينة نفسها في اختبار مدى تمثيلها وملاءمتها للمجتمع الذي تم اختيارها منه. وقد أظهرت هذه الدراسات أن طريقة (تقدير التباين المتزايد) سهلة الاستخدام و قادرة على أن تبين مدى ملاءمة العينة ومدى تمثيلها.

دراسة حميدان (١٩٩٩)

قام حميدان (١٩٩٩) بدراسة بعنوان «منهجية تصميم العينات الإحصائية في عمليات المراجعة المحاسبية». هدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مسألة تطبيق العينات الإحصائية في المراجعة من النواحي النظرية والتطبيقية. حيث تعرض إلى بعض الجوانب العلمية المنهجية والعملية التطبيقية والأسس والمبادئ المتصلة بهذا الموضوع التي تسمح في إيجاد إطار علمي نظري للعينات الإحصائية في واقع بحوث المراجعة و عملياتها.

ويتناول البحث أيضاً بعض المسائل الرئيسة الخاصة بتطبيق العينات الإحصائية في عمليات المراجعة وفي مقدمتها تحديد حجم عينة المراجعة واختيار عناصرها وتقييم نتائجها في حالتي المعاينة الحكمية والمعاينة العشوائية، ويطرح البحث مسألة القياس الإحصائي وحدود الدقة ودرجة الثقة وأهميتها في تحديد خطأ المعاينة وقياس ورقابة مخاطره، وذلك في كل من المعاينة التقديرية للصفات الاستكشافية والمعاينة التقديرية للمتغيرات. وقد خلص البحث إلى توصيات ومقترحات تهدف إلى تفعيل دور العينات الإحصائية في بحوث المراجعة، وفتح آفاق جديدة في التكامل العلمي ما بين نظرية العينات الإحصائية ونظرية المراجعة.

.أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، فيتلخص بما يلي:

١- أنها ستتعرض إلى دراسة العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها من قبل المدقق الخارجي عند تطبيقه لعملية التدقيق بالعينات، بينما اعتبرتها الدراسات السابقة أسلوباً واحداً.

٢- أنها ستتناول أهم العوامل المؤثرة في اختيار عينات التدقيق، من وجهة نظر المدقق الخارجي الأردني فيما يتعلق بالبنوك التجارية الأردنية كما أنها ستعرض المشاكل التي تواجه المدقق الخارجي الأردني عند تطبيقه مفهوم التدقيق بالعينات.

وهذا يعني أن الدراسة الحالية تنظر إلى موضوع التدقيق بالعينات نظرة شمولية مقارنة

بالدراسات السابقة، كما أنها تدرس خصوصية البنوك التجارية في هذا المجال، وهو ما لم يؤخذ بعين الاعتبار في أي دراسة سابقة.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم التدقيق بالعينات

عرف المعيار الدولي رقم (٥٣٠) التدقيق بالعينات أنه تطبيق إجراءات الالتزام أو الإجراءات التفصيلية على أقل من ١٠٠٪ من الفقرات الموجودة لرصيد الحساب أو حزمة من العمليات وذلك لمساعدة المدقق في الحصول على أدلة إثبات وتقيميها، دراسة خصائص الأرصدة، ولأجل المساعدة في تكوين النتيجة بشان المجتمع (التميمي، ١٩٩٨، ص٥٥).

من خلال التعريف السابق نلاحظ بأنه قد ركز على عدد من النقاط:

١- تطبيق إجراءات الالتزام أو الإجراءات التفصيلية على اقل من ١٠٠ ٪ من البنود المكونة لرصيد حساب ما. هذا الإجراء من شأنه أن يساعد المدقق على تحديد الخصائص المميزة للمجتمع موضع الدراسة، سيما في حالة كبر حجم هذا المجتمع، دون أن يكون لدى المدقق معرفة سابقة أو معلومات محددة ودقيقة عنه.

٢- مساعدة المدقق في تقييم أو الحصول على أدلة إثبات تساعده في تكوين النتيجة بشأن المجتمع. بمعنى آخر فإن على المدقق مقارنة نتائج اختبار العينة مع واقع السجلات ثم تكوين نتيجة حول صحة تلك السجلات ومدى اعتماده عليها. وينص معيار المراجعة الدولي رقم (٥٠٠) على ما يلي: «يجب على المدقق الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة خلال أدائه لكل من إجراءات الالتزام بنظم الرقابة وإجراءات التحقق التي تمكن من الوصول إلى النتائج التي يكون على أساسها رأيه في القوائم المالية» ومما تجدر الإشارة إليه أن «الكفاية» و «الملائمة» كلمتان مترابطتان عند قيام المدقق بالحصول على أدلة الإثبات، فالكفاية ترتبط بكمية الأدلة، والملائمة ترتبط بنوعيتها، وبالطبع فان المدقق يسعى للحصول على أدلة إثبات تجعله قادرا على إبداء رأيه حول عدالة وصحة القوائم المالية (مرعي، ١٩٨٩).

العوامل المؤثرة في عملية التدقيق بالعينات:

وتؤثر في عملية التدقيق بالعينات عدة عوامل منها(اتحاد المصارف العربية، ١٩٨٦):

١-الأهمية النسبية للعنصر الذي يقوم المدقق بفحصه:

إن كمية الأدلة والقرائن تتناسب طردا مع الأهمية النسبية للعنصر موضع التدقيق. فكلما زادت الأهمية النسبية لبند معين، يقوم المدقق بزيادة حجم العينة، ومن ثم جمع أكبر قدر ممكن من القرائن لتدعيم رأيه حول صحة ذلك البند أو العنصر، والمقصود بأهمية العنصر النسبية قيمة ذلك العنصر مقارنةً مع قيمة العناصر الأخرى المحتواة في القوائم المالية، وليس كبر أو صغر قيمة العنصر بصورة مطلقة.

٢- درجة الخطر التي يتعرض لها العنصر موضوع الفحص:

فكلما زادت احتمالات تعرض العنصر موضوع التدقيق للاختلاسات والتلاعب، كلما كان على المدقق أن يجمع أكبر كمية ممكنة من الأدلة والقرائن، ومن هنا نجد التدقيق كاملا للنقدية، وأن عينات التدقيق للودائع تكون أكبر من غيرها نسبيا لأن هذه العناصر بطبيعتها أكثر تعرضاً للتلاعب من غيرها.

٣- تكلفة عملية التدقيق:

ويتعلق هذا العامل بتكلفة الحصول على أدلة الإثبات وقرائن التدقيق، حيث أن على المدقق الموازنة بين المنفعة المتوخاة من جهة، وعامل التكلفة جهدا ومالا من جهة أخرى، فإذا ما فاقت التكلفة المنفعة أو الفائدة المرجوة من الحصول على الدليل أو القرينة عليه أن يعمد إلى الحصول على بدائل أقل تكلفة. وهكذا نجد أن موضوع التكلفة يؤخذ بعين الاعتبار عند المقارنة بين عدد من الأدلة تتفاوت في كلفة الحصول عليها وتتفق في الأغراض التي تحققها.

٤- درجة كفاية أنظمة الرقابة الداخلية:

إن وجود نظام رقابة سليم يعتبر دليلا على انتظام الدفاتر والسجلات والعمليات المالية، ومن هنا جاء تحديد نطاق عملية الاختبارات اعتمادا على درجة متانة أنظمة الرقابة الداخلية المستعملة، فكلما كانت الأنظمة المطبقة سليمة ودقيقة كلما انعكس ذلك على كمية الأدلة ومقدار الاختبارات وحجم العينات.

مخاطر التدقيق بالعينات:

يرتبط بمفهوم التدقيق بالعينات العديد من المخاطر (Audit Risk) والتي تظهر نتيجة عدم تأكد المدقق من الوصول إلى النتيجة المطلوبة، وهذه المخاطر عبارة عن مزيج من نوعين من المخاطر هما:

١- مخاطر الحدوث (Occurrence Risk)

وهي المخاطر المتعلقة ببيانات العميل واحتمالية احتواء هذه البيانات على أخطاء جوهرية مما يؤدي إلى إعطاء صورة غير دقيقة عن وضع المنشأة موضع التدقيق. ويحدث هذا النوع من المخاطر نتيجة لعدد من الأسباب، إما نتيجة لمخالفات قانونية أو الاختلاس أو لطبيعة العنصر نفسه. وتقسم مخاطر الحدوث إلى قسمين:

أ- مخاطر ملازمة (Inherent Risk)

يظهر هذا النوع من المخاطر عند ربط عناصر القوائم المالية مع بعضها بعلاقة معينة مع اختلاف النظام المحاسبي المتبع في تسجيل كل منها. ويعبر هذا النوع من المخاطر عن مدى حساسية رصيد الحساب للأخطاء الجوهرية.

ب. مخاطر الرقابة (Control Risk)

وتعرف مخاطر الرقابة بأنها «مخاطر وجود انحرافات أو بيانات مضللة يمكن أن تحدث بحساب أو مجموعة حسابات وتكون ذات أثر مادي إما بشكل منفرد أو عند جمعها مع حسابات أخرى ولا يمكن اكتشافها وتصحيحها بوقت وقوعها باستخدام النظام الرقابي المتبع» (Dunn, 1991, p. 114) وعادة ما تقوم الإدارة بإعداد الخطط والبرامج المتعلقة بعملية وإجراءات الرقابة وبالتالي فإن إمكانية منع وقوع أخطاء أو انحرافات ضمن نظام الرقابة ممكن في حال تعاون الإدارة، وهناك أشكال عدة يمكن أن تتبعها الإدارة في الإشراف والرقابة على القائمين على إعداد الدفاتر والسجلات المحاسبية.

٢- مخاطر عدم الاكتشاف (Detective Risk)

وهي مخاطر تتعلق بعدم تمكن المدقق من معالجة الأخطاء السابقة ومنع حدوثها مرة أخرى.

وهناك علاقة وثيقة بين مخاطر عدم الاكتشاف ومخاطر الحدوث، حيث أن المدقق لا بد وأن يلجأ إلى تحديد مستوى ملائم من المخاطر يمكن القبول بها. فإذا كانت مخاطر الحدوث منخفضة فإن المدقق يلجأ إلى تحديد مستوى عالٍ من مخاطر عدم الاكتشاف، وبالمقابل فإن قيام المدقق بتحديد مستوى عالٍ من مخاطر الحدوث، فإن نسبة منخفضة من مخاطر عدم الاكتشاف يمكن القبول بها. ويمكن الإشارة إلى نوعين من مخاطر عدم الاكتشاف هما:

أ- مخاطر متعلقة بالعينة (Sampling Risk)

يرتبط هذا النوع من المخاطر بعدم تمثيل العينة لمجتمع الفحص بحيث يصل المدقق إلى نتيجة تختلف عن النتيجة التي يمكن الوصول إليها فيما لو تم فحص مفردات المجتمع كاملاً.

ب. مخاطر غير متعلقة بالعينة (Non-sampling Risk)

ويشتمل هذا النوع من المخاطر جميع المخاطر غير المرتبطة بنتائج اختبار العينة، مثال ذلك عدم تطبيق المدقق لإجراءات تدقيق بشكل فعّال أو تطبيقه لإجراء غير ملائم لا يحقق الهدف الذي يسعى لتحقيقه.

الأهمية النسبية والتدقيق بالعينات (Materiality and Sampling Auditing)

يرتبط بمفهوم التدقيق بالعينات مفهوم آخر هو المادية أو الأهمية النسبية (Materiality) حيث أشار المعيار الدولي رقم ٣٢٠ إلى ضرورة أن يأخذ المدقق بعين الاعتبار مفهوم الأهمية النسبية عند التخطيط لعملية التدقيق، وكذلك عند تقييم القوائم المالية ومدى عدالتها. وقد عرفت أدلة التدقيق الدولية International Auditing Guidelines (IAG) في الدليل رقم (٢٥) تحت عنوان الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق في الفقرة رقم (٥) جاء فيه «ترتبط المادية (الأهمية النسبية) بمدى خطورة وطبيعة الأخطاء (بما في ذلك الحذف) في البيانات المالية سواء بصورة انفرادية أو إجمالية، والتي من المحتمل في ضوء الظروف المحيطة أن يكون قرار المستفيد العادي الذي يعتمد على ما تتضمنه من معلومات قد تأثر أو تغيّر نتيجة لهذا الخطأ» (Charles, 1990).

وقبل البدء بعملية التدقيق، فإن على المدقق القيام بتحديد أولي لحدود الأهمية النسبية أو ما يعرف بمدى الحدود المقبولة (Limit Acceptable of Range). بمعنى أن يقوم المدقق بتحديد البنود الواجب إعطائها انتباها خاصاً من حيث الحجم والنوع، وبالتالي تحديد كمية الأدلة اللازم جمعها لتدعيم رأيه حول عدالة التعبير عن ذلك البند من بنود المراجعة (عطا الله، ١٩٧٣).

ويحتاج المدقق إلى تقديرات الأهمية النسبية لأنه توجد علاقة عكسية بين قيم البنود التي يعتبرها المدقق هامة في القوائم المالية، ومقدار أعمال الفحص اللازمة للوصول إلى رأي بخصوص عدالة القوائم المالية، وهذه علاقة منطقية حيث أن البحث عن أخطاء ذات مبالغ منخفضة أكثر صعوبة من اكتشاف أخطاء ذات مبالغ نقدية كبيرة. وقد يتغير تقييم المدقق لمخاطر التدقيق أثناء أدائه لمهمته، فبعد تنفيذ إجراءات التدقيق قد يستنتج بأن تقديره المبدئي لمخاطر التدقيق غير دقيق مما يعني في هذه الحالة زيادة إجراءات التدقيق لتقليل مستوى هذه المخاطر. كما أنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار المجموع الإجمالي للأخطاء غير المعدلة، حتى لا يزيد مجموع تلك الأخطاء عن مستوى الأهمية النسبية المقدر، مما يتطلب زيادة في إجراءات التدقيق أو الطلب من الإدارة تصحيح هذه الأخطاء.

أساليب اختيار العينات (Sample Selection Methods)

وهناك عدة أنواع من العينات التي يمكن أن يتعامل معها المدقق مصنفة في مجموعتين هما:

أولا: العينات الاحتمالية، وتشمل عدة أنواعها أبرزها:

١- العينة العشوائية البسيطة: (Simple Random Sample)

وتقوم هذه الطريقة على مبدأ إعطاء نفس الفرصة لجميع عناصر المجتمع في الاختيار، أما اختيار العينة فيتم عن طريق استخدام الجداول المخصصة لذلك وهي جداول الأرقام العشوائية أو السحب العشوائي.

٢- العينة المنتظمة: (Systematic Sample)

بموجب هذه الطريقة يقوم المدقق بتحديد نقطة البداية عشوائياً بعد تحديد طول الدورة أو الفئة الدورية (Interval)، وذلك بقسمة عدد عناصر المجتمع على حجم العينة المطلوب، ثم إضافة مضاعفات طول الدورة لتحديد عناصر العينة (Vasarhelyi and Lin, 1988) ..

٣ - العينة الطبقية: (Stratified Sample)

وتستخدم هذه الطريقة في حالة وجود خصائص مميزة لكل عدد معين من العناصر في مجتمع الدراسة، كأن يكون هناك تمايز واضح في قيم الشيكات ضمن مجموعات، وفي مثل هذه الحالة فإن المدقق يقوم بتقسيم المجتمع إلى طبقات أو مجتمعات فرعية تحمل نفس الخصائص، ثم يتم الاختيار من هذه المجتمعات بنسب متساوية وبما يغطي عينة الدراسة المطلوبة.

٤- العينة العنقودية: (Cluster Sample)

وتفترض هذه الطريقة أن المجتمع يحوي عناصر متجانسة في مجموعات أو عناقيد، مثال ذلك سجل العملاء إذا تم تقسيمه إلى سجلات فرعية بحسب الحروف الأبجدية، بمعنى وجود سجل للحرف (أ) وآخر للحرف (ب) وهكذا. هذا التقسيم ليس طبقياً إذ أنه لم يتم بناءاً على مقاييس تتعلق بخصائص مكوناته إنما تم على أساس تنظيمي فقط.

وعند اتباع هذه الطريقة يتم اختيار العناقيد أو الأقسام بموجب جدول الأرقام العشوائية ووفقاً لطريقة الاختيار البسيط، وتعتبر كافة الحسابات الموجودة في الحرف الذي تم اختياره من ضمن وحدات العينة (عبد الله، ١٩٩٨). فإذا تم اختيار خمسة أحرف (أ، و، ج، ط، ل) وكان عدد وحدات كل سجل (١٠، ١٥، ٢٠، ٢٥، ٣٠) وحدة، فإن حجم العينة يكون (١٠٠) شيك.

ثانياً: العينات غير الاحتمالية، وتشمل عدة أنواع أيضاً أبرزها:

١- العينة الحكمية: (Judgmental Sample)

وهذا النوع من العينات لا يخضع لأسس معينة عند الاختيار، فبغض النظر عن طبيعة مجتمع التدقيق وصفاته فإن المدقق يلجأ إلى الاختيار بالاعتماد على حكمه الشخصي وخبرته.

٢- العينة الصدفية أو المتيسرة: (Available Sample)

وهي العينة التي لا تتوفر فيها أي درجة من العشوائية، ويتم اختيار ما يتوفر تلقائياً أثناء قيامه بمهام التدقيق، ودون تخطيط مسبق.

٣- العينة القصدية: (Purposive Sample)

يقوم المدقق باختيارها متعمداً لأنها دون غيرها تحقق أهداف التدقيق.

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

تحليل خصائص عينة الدراسة

يبين الجدول رقم (١) أن متوسط نسبة الإجابات عن فقرات القسم الأول من الاستبانة ٧٤٪ مقابل ٢٦٪ لم تتم الإجابة عنها، وقد يدل هذا على تحفظ بعض المدققين في إجاباتهم لسبب أو لآخر، أو لعدم انطباق مضمون السؤال عليه، أو لعدم تمكنه من الإجابة لغياب المعلومة الدقيقة بالنسبة له، وعلى أية حال فإن الإهدار في الإجابات التفصيلية متوقع على غرار الإهدار المتوقع في عدد الاستبانات المستردة.

جدول رقم (١)

توزيع العينة حسب الإجابات المكتملة والناقصة لكل متغير من المتغيرات العامة في القسم الاول من الاستبانة

السؤال	عدد الاجابات الكاملة	النسبة%	عدد الاجابات الناقصة	النسبة %
نوع الشهادة الاكاديمية	٧٥	٩٦ %	٣	٤%
نوع الشهادة المهنية	٣٠	٣٨%	٤٨	٦٢%
عدد سنوات الخبرة الشخصية في تدقيق البنوك	٦٦	٨٥%	١٢	١٥%
سنة الحصول على الترخيص	٥٠	٦٤%	٢٨	٣٦%
عدد البنوك المدققة خلال سنة ١٩٩٨	٥٢	٦٧%	٢٦	٣٣%
حجم البنوك المدققة خلال سنة ١٩٩٨	٦٧	٨٦%	١١	١٤%
حجم العمل في مكتب التدقيق	٧١	٩١%	٧	٩%
متوسط عدد الزيارات السنوية لكل بنك	٥٢	٦٧%	٢٦	٣٣%
المتوسط		٧٤%		٢٦%

وبناءاً على هذا الجدول، سيتم بيان خصائص العينة ممن أجابوا على فقرات هذا القسم للخصائص المبينة أعلاه على النحو التالي:

أولاً: نوع الشهادة الأكاديمية والمهنية:

يبين الجدول رقم (٢) أن ما نسبته ٨٥٪ من المدققين يحملون درجة البكالوريوس، ١٣٪ يحملون درجة الماجستير و٢٪ يحملون درجة الدكتوراه، مما يعني أن مهنة تدقيق الحسابات في الأردن أصبحت من المهن المهمة والتي تستقطب ذوي الكفاءات.

كما يبين الجدول رقم (٢) أن شهادة المحاسب القانوني الأمريكي تمثل أعلى نسبة (٦٠٪)، ويرى الباحثان أن هذا قد يعود للعديد من الأسباب أهمها:

١. أن شهادة المحاسب القانون العربي حديثة العهد نسبياً، و لم تمنح إلا في السنوات الأخيرة وعمرها لا يتجاوز العشر سنوات.

٢. الثقة بحكم الخبرة – في شهادة المحاسب القانون الأمريكي.

جدول رقم (٢)

(خصائص العينة من حيث الشهادة الأكاديمية والمهنية

نوع الشهادة الأكاديمية	العدد	النسبة	نوع الشهادة المهنية	العدد	النسبة
بكالوريوس	٦٤	٨٥%	محاسب قانوني عربي	١٠	٣٣%
ماجستير	١٠	١٣%	محاسب قانوني أمريكي	١٨	٦٠%
دكتوراة	١	٢%	الشهادة البريطانية	٢	٧%
المجموع	٧٥	١٠٠%		٣٠	١٠٠%

ثانياً: عدد سنوات الخبرة الشخصية في تدقيق البنوك قبل الحصول على الترخيص وبعده

ويبين الجدول رقم (٣) المدى الواسع نسبياً لسنوات الخبرة ، كما يلاحظ أن توزيعها موجب الالتواء مقارناً بتوزيع سنوات حمل الرخصة الذي يقترب من التوزيع الإعتدالي. ويبين الجدول رقم (٤) الفروق بين قيم مقاييس النزعة المركزية (الوسط، الوسيط، المنوال) في التوزيعين، والتي تعطي مؤشراً على درجة الالتواء ونوعه، فالالتواء الموجب بالنسبة لتوزيع عدد سنوات الخبرة بعد الحصول على الترخيص يساوي أربعة أمثال الالتواء السالب لسنوات الخبرة قبل الحصول على الترخيص.

الجدول رقم (٣)

عدد سنوات الخبرة الشخصية في تدقيق البنوك

سنوات الخبرة بعد الحصول على الترخيص	النسبة (%)	التكرار	سنوات الخبرة قبل الحصول على الترخيص	النسبة	التكرار
١	١٠،٠	٥	١	١٠،٦	٧
٢	٨،٠	٤	٢	٩،١	٦
٣	٦،٠	٣	٣	١٥،٢	١٠
٤	٤،٠	٢	٤	٤،٥	٣
٦	٨،٠	٤	٥	١٨،٢	١٢
٧	٤،٠	٢	٦	١،٥	١
٨	٨،٠	٤	٧	٦،١	٤
٩	٢،٠	١	٨	٣،٠	٢
١٠	١٢،٠	٦	٩	١،٥	١
١١	٢،٠	١	١٠	٧،٦	٥
١٢	٤،٠	٢	١٢	٣،٠	٢
١٣	٦،٠	٣	١٣	١،٥	١
١٤	٢،٠	١	١٤	٣،٠	٢
١٥	٤،٠	٢	١٥	٦،١	٤
١٧	٤،٠	٢	١٧	٣،٠	٢
١٨	٨،٠	٤	١٨	١،٥	١
١٩	٤،٠	٢	٢٠	١،٥	١
٢٠	٢،٠	١	٢٢	١،٥	١
الإجمالي	١٠٠،٠	٥٠	٣٠	١،٥	١
			الإجمالي	١٠٠،٠	٦٦

جدول رقم (٤)

مقاييس النزعة المركزية لسنوات الخبرة قبل الحصول على الرخصة وبعدها بالإضافة إلى مدى سنوات الخبرة في الحالتين

سنوات الخبرة بعد الحصول على الرخصة				سنوات الخبرة قبل الرخصة			
الوسط	الوسيط	المنوال	المدى	الوسط	الوسيط	المنوال	المدى
٧	٥	٥	٢٩	٩،٥	٩،٥	١٠	٢٢

ثالثاً: عدد البنوك التي تم تدقيقها خلال العام ١٩٩٨

يبين الجدول رقم (٥) أن ٧٧٪ من المدققين لم يتعدى تدقيقهم أكثر من ثلاث بنوك خلال عام كامل، وهذا قد يدل على ضغط العمل لدى مكاتب التدقيق، وبالتالي قيام المكاتب بتوزيع مهام التدقيق على عدة مدققين، أو أن إمكانات هذه المكاتب محدودة إلى درجة لا تمكنهم من التغلب على عامل الزمن اللازم للتدقيق ضمن الحد الأدنى من الدقة المطلوبة في التدقيق للبنوك التجارية.

جدول رقم (٥)

توزيع المدققين حسب عدد البنوك التي تم تدقيقها من قبلهم خلال عام ١٩٩٨

عدد البنوك	التكرار	النسبة
١	١٧	%٣٣
٢	١٦	%٣١
٣	٧	%١٣
٤	٦	%١١
٥	٢	%٤
٦	٣	%٦
٨	١	%٢
المجموع	٥٢	%١٠٠

رابعاً: حجم البنوك المدققة خلال ١٩٩٨

يبين الجدول رقم (٦) حجم البنوك المدققة خلال عام ١٩٩٨ وفقاً لرأسمال البنك مقارنة مع البنوك الأخرى. وكما يشير الجدول رقم(٦) فإن البنوك المدققة ذات رؤوس أموال كبيرة نسبياً، مما يؤكد على أهمية هذا القطاع ودوره الفاعل في الاقتصاد الأردني.

جدول رقم (٦)

حجم البنوك المدققة حسب رأس مال البنك

حجم البنك	التكرار	النسبة
صغير	٩	%١٣
متوسط	٣٣	%٤٩
كبير	١٩	%٢٨
متوسط ، كبير	٥	%٨
صغير ، متوسطة ، كبيرة	١	%٢
المجموع	٦٧	%١٠٠

خامساً: حجم العمل في مكاتب التدقيق

ويتضح من خلال الجدول رقم (٧) أن أغلب مكاتب التدقيق لديها عمل كبير نسبياً، مما يعني زيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها هذه المكاتب، هذا الإقبال يمكن تبريره، إما استجابة لمتطلبات القانون من ناحية إلزام الشركات بتعيين مدقق الحسابات، أو نتيجة للطلب على الخدمات الأخرى المقدمة من هذه المكاتب مثل الاستشارات المالية والضريبية.

جدول رقم (٧)

توزيع حجم العمل لدى مكاتب التدقيق

حجم العمل	التكرار	النسبة
قليل	٢	%٣
متوسط	٣٥	%٤٩
كبير	٣٤	%٤٨
المجموع	٧١	%١٠٠

سادساً: متوسط عدد الزيارات السنوية لكل بنك

الجدول رقم (٨) يبين ملخصاً لعدد الزيارات التي يقوم بها المدققون ضمن عملية التدقيق لكل بنك سنوياً. ويلاحظ من الجدول رقم(٨) التفاوت الكبير في عدد الزيارات، والتطرف الواضح في التوزيع، ولهذا كان متوسط عدد الزيارات أعلى بكثير من الوسيط والمنوال، كما هو مبين في الجدول رقم (٩) أدناه.

جدول رقم (٨)

عدد الزيارات التي يقوم بها المدققون ضمن عملية التدقيق لكل بنك سنوياً

عدد الزيارات	النسبة (%)	التكرار
١	٩،٦	٥
٢	٢٣،١	١٢
٣	٢٣،١	١٢
٤	٣،٨	٢
٥	٣،٨	٢
٦	١،٩	١
٧	٥،٨	٣
٨	٣،٨	٢
١٠	٣،٨	٢
١٢	٧،٧	٤
١٥	١،٩	١
٢٠	١،٩	١
٢٤	١،٩	١
٢٥	١،٩	١
٣٠	١،٩	١
٣٥	١،٩	١
١٠٠	١،٩	١
المجموع	١٠٠،٠٠	٥٢

جدول رقم (٩)

الوسط، الوسيط، المنوال، المدى، لعدد الزيارات لكل بنك سنوياً

الوسط	الوسيط	المنوال	المدى
٨،٥	٣	٢و٣	٩٩

حيث تشير هذه الإحصائيات الوصفية إلى أن التوزيع ملتوياً التواء موجباً حيث يكتفي معظم المدققين بزيارتين أو ثلاثة، وهذا مؤشر آخر على حجم العمل لدى مكاتب التدقيق الذي قد يكون على حساب نوعية التدقيق إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المدى الواسع في عدد الزيارات، بمعنى أن

حجم العمل المشار إليه في الجدول رقم (٧) قد يعني توزيع العمل لتغطية عدة شركات أو عدد العقود التي يلتزم بها المدققون.

نتائج الدراسة ومناقشتها

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن أربعة أسئلة تتلخص بمدى استخدام المدقق الخارجي (فئة أ) في البنوك التجارية الأردنية لأساليب التدقيق بالعينات، ثم تحديد هذه الأساليب ومدى الاختلاف في نسب استخدامها تبعاً لاختلاف عناصر القوائم المالية، وفي حالة وجود مثل هذا الاختلاف فإنه يفترض وجود عوامل قد تكون متعلقة بالبنوك أو بمكاتب التدقيق وتؤثر على أسلوب اختيار عينة التدقيق.

إن الافتراض المسبق هو اختيار المدقق للأسلوب المناسب أو الأكثر ملاءمة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية. ولكن يبقى هذا الاختيار محكوماً بمحددات ومشكلات وعوامل مختلفة تجعلنا نعتقد بأن التوافق لا يكون تاماً بين الواقع وما يجب أن يكون من وجهة نظر المدقق، فما درجة هذا التوافق؟ وما المشكلات المحتملة والأهمية النسبية لهذه المشكلات من وجهة نظر المدققين؟

في ضوء هذا التصور وما تم من إجراءات متعلقة بتطوير الأداة لجمع المعلومات المناسب للإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها، وتطبيق هذه الأداة على المدققين بالخصائص المشار إليها في عينة الدراسة، وما تبع ذلك من جمع للمعلومات والمتابعة الحثيثة للحصول على عينة كبيرة نسبياً للوصول إلى معلومات موثقة قابلة للتعميم، ثم ترميز بنود أداة الدراسة وتكميم الإجابة بالطريقة المناسبة لكل منها، وإدخالها في الحاسوب تمهيداً لتحليلها باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences (SPSS

وفيما يلي عرض للنتائج وفقاً للتسلسل المنطقي لأسئلة الدراسة مع الاهتمام بالربط بينها بالقدر الذي تفرضه وحدة الهدف من الدراسة.

أولا: تحليل الأساليب المتبعة في اختيار عينات التدقيق في البنوك التجارية الاردنية

لفحص الفرضية الأولى والتي تنص على أن المدقق الخارجي الأردني يستخدم الأساليب الإحصائية في اختيار عينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، فقد تم استخدام النسب في كل درجة من درجات الاستخدام للأساليب المحتملة الواردة في القسم الثاني من الاستبانة، ويبين الجدول رقم (١٠) توزيع النسب حسب درجة الاستخدام ونوع الأسلوب.

جدول رقم (١٠)

توزيع نسب استخدام أساليب التدقيق حسب درجة الاستخدام ونوع الأسلوب

الأسلوب	عديم الاستخدام%	قليل الاستخدام%	متوسط الاستخدام %	كثير الاستخدام%	استخدام منخفض%	الرتبة
المسح الشامل	٣٣	٣٣	٢٢	١٢	٦٦	٧
العينات الحكمية	١	٥٦	٢٥	١٨	٥٧	٤
العينة العشوائية البسيطة	١٠	٢٤	٣٨	٢٨	٣٤	٣
العينة العشوائية المنتظمة	١٤	٩	٣٩	٣٨	٢٣	١
العينة العشوائية الطبقية	١٩	٢٢	٤١	١٨	٤١	٤
العينة العشوائية العنقودية	٣١	٢٦	٣٣	١٠	٥٧	٨
العينة المقصودة	٢٣	٢١	١٩	٣٨	٤٤	١
العينة الصدفية	٣٣	٢٩	٢١	١٧	٦٢	٦

عديم الاستخدام + قليل الاستخدام = استخدام منخفض ، متوسط نسب الاستخدام للعينات = ٢٤٪

ويتضح من الجدول رقم (١٠) ما يلي:

١. أن جميع الأساليب الإحصائية المتبعة في اختيار عينات التدقيق يتم استخدامها من قبل المدققين للبنوك التجارية بما فيها المسح الشامل.

٢. أن استخدام أسلوب المسح الشامل منخفض من الناحية النسبية مقارنة بأساليب التدقيق بالعينات، حيث أن ٦٦٪ من المدققين يشيرون إلى أن استخدامه قليل أو معدوم مقابل ٢٢٪ يشيرون إلى استخدامه بشكل متوسط و١٢٪ مستخدم بشكل كبير.

وبمقارنة متوسط نسب استخدام العينات وهو (٢٤٪) مقارنة مع نسبة أسلوب المسح الشامل (١٢٪) يلاحظ أن الفرق جوهري، أخذين بالاعتبار اختلاف نسب استخدام أساليب العينات بمدى قدره = (٢٨٪) أقلها (١٠٪) للعينة العشوائية العنقودية، وأعلاها (٣٨٪) للعينة العشوائية المنتظمة والعينة المقصودة. وبالرغم من أن النسبة تشير إلى أن المسح الشامل قليل الاستخدام إلا أن استخدامه يبقى ضرورياً كما تشير النتائج، حيث أن هناك العديد من البنود التي تتطلب المسح الشامل مثل البنود النقدية (الأرصدة النقدية، أرصدة لدى البنك المركزي، وعناصر قائمة التدفق النقدي) كما يتضح من نتائج التحليل للقسم الثالث في الاستبانة والمتعلق بالأساليب المتبعة في اختيار عينات التدقيق لعناصر القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية في الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)

نسب الاستخدام للأساليب المختلفة في اختيار عينات التدقيق لعناصر القوائم المالية

أولاً: الميزانية العمومية:

البند	الأساليب الأكثر استخداماً							
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
الموجودات	مسح شامل	عينة حكمية	عينة بسيطة	عينة منتظمة	عينة طبقية	عينة عنقودية	عينة مقصودة	عينة صدفية
الأرصدة النقدية	٧٣	٣	٧	١٠	٣		٤	
أرصدة لدى البنك التجاري	٦٠	٧	١٣	٧	١		١	
أوراق مالية للمتاجرة	٤٠	٨	٢٤	١٧	٧		٤	
أوراق مالية حكومية مكفولة	٤١	٧	٢٠	١٧	١٦	١	٧	
التسهيلات الائتمانية	١٠	١٥	١٥	٢٧	٢٥	١	٧	
أوراق مالية للاستثمار	٣٨	٦	٢٢	١٧	١٠	٣	٣	١
الموجودات الثابتة	٣٩	١٠	٢١	٣	١٣		١٣	١
المطلوبات								
ودائع العملاء	١٠	٧	٢١	٣٤	١٨	٢	٧	١
ودائع البنوك	٢٧	٦	١٦	٣١	٩	٣	٦	٢
المبالغ المقترضة	٢٠	١٠	١٥	٣٢	١٣	٣	٧	
تأمينات نقدية	٢٥	٣	١٥	٢٧	١٠	٣	٩	٨

ثانياً: قائمة الدخل:

	الأساليب الأكثر استخداماً							
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
العنصر	مسح شامل	عينة حكمية	عينة بسيطة	عينة منتظمة	عينة طبقية	عينة عنقودية	عينة مقصودة	عينة صدفية
الفوائد الدائنة	٢٧	١٢	٢٠	٢٧	٧		٧	
العمولات الدائنة	١٩	٩	٢٦	٣١	٧		٧	١
الفوائد المدينة	٢٠	٧	٢٣	٢٩	٧		١٢	١
العمولات المدينة	٢٧	٧	٢١	٣٠	٦		٩	١
المصاريف الإدارية والعمومية	٩	١٠	٢٧	٢٩	١٠	١	١١	٣
احتياطي اختياري	٦٤	٥	١٥	١٠			٦	
الاحتياطي العام	٧٠	٥	٨	١٢			٥	

ثالثا: قائمة التدفق النقدي:

العنصر	الأساليب الأكثر استخداما							
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
	مسح شامل	عينة حكمية	عينة بسيطة	عينة منتظمة	عينة طبقية	عينة عنقودية	عينة مقصودة	عينة صدفية
التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	٦٤	٣	٧	١٩	١	١	٤	
التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية	٦٤	٣	١٠	١٧	١	١	٣	
التدفق النقدي من العمليات التمويلية	٦٥	٣	٦	٢١	٢	١	١	١

ويتضح من النتائج أن المدقق يحاول أن يبتعد عن الأسلوب الذي يصعب الدفاع عنه من الناحية العلمية وبالتحديد أسلوب العينة الصدفية أو العينة المتيسرة، وهذا قد يعتمد على العوامل المؤثرة في اختيار العينات مثل الزمن المحدد للتدقيق أو تكاليف التدقيق، وكما هو واضح من النسب المشار إليها في الجدول رقم (١٠) فان هذه النسب تشير إلى ميل المدققين لاستخدام

الأساليب الاحتمالية حيث بلغ متوسطها = ٣٨٪ مقابل غير الاحتمالية (الحكمية + الصدفية + المقصودة) بمتوسط = ٢١٪. وضمن الفئة الثانية من العينات يلاحظ أن المدقق يحاول أن يبتعد نسبياً عن الأساليب التي لا يستطيع الدفاع عنها، فالمقصودة مثلاً بنسبة ٣٨٪ وهي الأعلى من بين غير الاحتمالية لأنه اختيار مقصود يخدم غرضا محددا مسبقاً وبالتالي يسهل الدفاع عنه ويمكن تبريره في حالة ظهور أي اعتراض أو طعن برأي المدقق من قبل الأطراف المستفيدة من القوائم المالية.

وينطبق هذا أيضاً في المفاضلة بين العينة الحكمية والعينة الصدفية بالرغم من تقارب النسب المشار إليها في الجدول رقم (١٠) وهي (١٧٪ مقابل ١٨٪) حيث أن الاختيار بأسلوب العينات الحكمية يعتمد على تقديرات المدقق وخبراته، وبالتالي يتوقع أن يكون أقل تحيزاً من الصدفية.

وبالعودة إلى الجدول رقم (١١) يلاحظ التباين الواسع في استخدام كل أسلوب من أساليب التدقيق تبعاً للبند أو العنصر الواحد من عناصر القوائم المالية ومجالات هذه العناصر (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي)، حيث أن هناك بعض العناصر التي يستخدم فيها المسح الشامل بدرجة كبيرة وهي بالتحديد:

١- الأرصدة النقدية وأرصدة لدى البنك المركزي من الميزانية العمومية.

٢- الاحتياط الاختياري والاحتياطي العام من قائمة الدخل.

٣- العناصر الثلاثة الواردة في قائمة التدفق النقدي.

حيث تراوحت النسب لهذه العناصر من ٦٠٪-٧٣٪ .

وهذا يشير إلى أن بعض عناصر القوائم المالية تفرض نفسها من حيث أسلوب التدقيق، ومن الجدير بالملاحظة هنا أنه قد طُلب من المدقق في هذا الجزء اختيار الأسلوب الأكثر استخداماً لكل عنصر من العناصر، بينما كانت النسب في الجدول رقم (١٠) عامة ووفق تدريج رباعي، وبناء عليه فإن البيانات في الجدول رقم (١١) تؤدي غرضاً تشخيصياً لممارسات المدققين في هذا المجال، حيث يلاحظ مثلاً أن القليل من المدققين يعتبرون العينة العنقودية والمقصودة الأكثر استخداماً في عناصر القوائم المالية نسبة لا بأس بها يعتبرون العينة المقصودة الأكثر استخداما في عناصر الميزانية العمومية وعناصر قائمة الدخل (بمتوسط = ٦٪، ٨٪ على التوالي)، أما العينة الطبقية فكانت متميزة نسبياً في العناصر الواردة ضمن الميزانية العمومية مقارنة بالعناصر الواردة في قائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي. أما العينة البسيطة والعينة المنتظمة فيُلاحظ التوازن النسبي في استخدامها لمعظم عناصر القوائم الواردة في الميزانية العمومية وعناصر قائمة الدخل.

من خلال العرض السابق يمكن إثبات صحة الفرضية المتعلقة بالقسم الأول من الاستبانة،

حيث تبين من نتائج التحليل استخدام مدقق الحسابات الخارجي الأردني لأساليب التدقيق بالعينات بما فيها المسح الشامل.

ثانياً: تحليل العوامل المؤثرة في اختيار عينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية

لفحص الفرضية الثانية والتي تنص على أن هناك عوامل مؤثرة في نوع الأسلوب المستخدم في اختيار عينات التدقيق، فإن الجدول رقم (١٢) يبين توزيع نسب المدققين حسب درجة تأثير كل عامل من العوامل المحتملة على عملية الاختيار لعينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

جدول رقم (١٢)

درجة تأثير العوامل المؤثرة في اختيار عينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية

العامل	درجة التأثير				
	عديم الأثر	قليلا الأثر	متوسط الأثر	كبير الأثر	الوسط الحسابي
(١) عدم كفاءة الرقابة الداخلية في منع واكتشاف الأخطاء	٧		١٤	٧٩	٣،٦٥
(٢) عدم كفاءة المدقق الداخلي	٧	٧	٣٥	٥١	٣،٣٠
(٣) ارتفاع تكاليف التدقيق الخارجي	١١	٣٣	٤٣	١٣	٢،٦٣
(٤) قصر الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ التكليف وتاريخ إصدار القوائم المالية	٧	٢٧	٤٩	١٧	٢،٧٦
(٥) مدى التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بها	٧	١١	٢٦	٥٧	٣،٣٥
(٦) صعوبة الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة	٣	١٧	٢٩	٥١	٣،٢٨
(٧) ارتفاع مستوى الأهمية النسبية للبند موضوع التدقيق	٨	٧	٢٣	٦٢	٣،٣٩
(٨) زيادة ضغط العمل لدى المدقق	٨	٤٣	٣٧	١٢	٢،٥٣
(٩) تدني أتعاب المدقق مقارنة بتكاليف عملية التدقيق	١٦	٢٨	٣٣	٢٣	٢،٦٣
(١٠) تدني إمكانيات مكتب التدقيق من حيث أجهزة الحاسب للمساعدة في إنجاز مهام التدقيق	٨	٢٦	٣٨	٢٨	٢،٨٦
(١١) خبرة المدقق الخارجي باستخدام الأساليب الإحصائية	٣	٥	٣٦	٥٧	٣،٤٩

ويبين الجدول رقم (١٢) أن تدني أتعاب مدقق الحسابات وارتفاع تكاليف عملية التدقيق الخارجي، قد جاءت بدرجة متقاربة من حيث كونها عوامل مؤثرة وبمتوسط (٦٣، ٢) و (٥٨، ٢) على التوالي، وهذا برأي الباحثان أمر جدير بالبحث إذا ما أخذ بعين الاعتبار متطلبات قانون الشركات الأردني، من حيث إلزام مدقق الحسابات بالاطلاع على كافة السجلات والدفاتر، والقيود والحسابات والمستندات والميزانيات والقرارات الخاصة بالمشروع (المادة رقم (٢٢١) من القانون المؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٩) وهو أمر يصعب تطبيقه مقارنة بأتعاب المدقق وتكاليف عملية التدقيق. وهو ما أشارت إليه دراسة (باترسون، ١٩٩٣) حيث أظهرت هذه الدراسة وطبقاً للنموذج المستخدم فيها أن حجم العينة يعتمد على أجور المدقق وتكاليف عملية التدقيق على الرغم من إشارة هذه الدراسة إلى أن مخاطر الاختلاس يمكن أن تزداد بغض النظر عن زيادة التكاليف أو نقصها.

ويلاحظ من الجدول رقم (١٢) أن تأثير العاملين المتعلقين بالتكاليف والأتعاب قليل نسبياً، بمعنى أن ارتفاع تكاليف التدقيق الخارجي وتدني أتعاب المدقق مقارنة بتكاليف عملية التدقيق ليس بنفس قوة التأثير للعوامل الأخرى من الناحية النسبية، وبالمقابل كانت العوامل الأبرز أو الأقوى تأثيراً هي:

* عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية (بمتوسط = ٦٥، ٣).
* خبرة المدقق الخارجي باستخدام الأساليب الإحصائية (بمتوسط =٤٩، ٣).
* ارتفاع مستوى الأهمية النسبية للبند موضوع التدقيق (بمتوسط = ٣٩، ٣).
* مدى التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بها (بمتوسط = ٣٥، ٣).
* عدم كفاءة المدقق الداخلي (بمتوسط = ٣٠، ٣).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المدقق الداخلي بشكل خاص، وعملية التدقيق الداخلي بشكل عام، يعتبران عنصرين مهمين من عناصر نظام الرقابة الداخلية، ويمكن القول أن هذه العلاقة أصبحت من الوسائل الفعالة التي تهدف إلى مساندة الإدارة، ويمكن وصفها بأنها خدمات وقائية (Protective) وخدمات إنشائية (Constructive) للإدارة (الأدغم، ١٩٩٤). فهي وقائية لأنها تحمي أموال المؤسسة وتحمي الخطط الإدارية ضد الانحراف، وهي إنشائية لأنها تضمن صحة ودقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسات العامة، ولأنها تدخل التحسينات على الطرق الإدارية والرقابية لتواكب التطورات الخاصة بالمشروع.

وقد أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين رأيه في مجال تحديد مسؤولية المدقق الخارجي بالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية على النحو التالي (الأدغم، ١٩٩٤):

١. بالنسبة للرقابة الإدارية: فإن المدقق لا يعتبر مسؤولا عن فحص وتقييم وسائل وأنظمة هذا الفرع، إلا إذا تبين للمدقق أن بعض وسائل الرقابة الإدارية لها علاقة أو تأثير على مدى دلالة الحسابات الختامية أو القوائم المالية.

٢. بالنسبة للرقابة المحاسبية: يعتبر المدقق الخارجي مسؤولا مسؤولية كاملة عن فحص وتقييم وسائل وأنظمة هذا الفرع، وذلك لتأثيرها المباشر على عملية التدقيق وبالتالي فإن عمل المدقق بذل العناية المهنية الملائمة، بما يمكنه من إبداء رأيه في القوائم والحسابات الختامية.

كما أشارت نتائج التحليل إلى تدني مستوى خبرة المدقق الخارجي في استخدام الأساليب الإحصائية وبمتوسط (٤٩، ٣٪)، وهذا برأي الباحثان يمثل أحد جوانب النقص لدى جمعية مدققي الحسابات الأردنيين والتي لا بد لها من القيام بدورها الفاعل من خلال عقد الندوات والدورات التدريبية اللازمة لتأهيل مدققي الحسابات ورفع كفاءاتهم، آخذين بعين الاعتبار التغيرات الدولية والتحديات المستقبلية التي تواجه المدققين في ظل تلك التغيرات، ويمكن الإشارة

إلى هذا العامل من خلال ربطه مع عدم وجود نظام للتدريب وعدم وجود التدريب الكافي كمشكلة جاء ترتيبها ثانياً في القسم الخامس من الاستبانة.

أما فيما يتعلق بارتفاع مستوى الأهمية النسبية للبند موضوع التدقيق وصعوبة الحصول على أدلة إثبات كافية، فقد أشارت نتائج التحليل إلى درجة تأثير كبيرة لكليهما وبمتوسط (٣٩، ٣٪)، (٢٨، ٣٪) على التوالي. ومن الملاحظ أن التقارب في هذه النتيجة يعتبر منطقياً إلى حد كبير، حيث أن الأهمية النسبية للعنصر موضوع التدقيق من أهم العوامل المؤثرة في كمية أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها عند القيام بمهام التدقيق، حيث أن كمية أدلة الإثبات تتناسب طردياً مع الأهمية النسبية للعنصر موضوع التدقيق، فكلما زادت الأهمية النسبية لبند معين لا بد للمدقق من أن يقوم بجمع أكبر قدر ممكن من القرائن لتقييم رأيه حول صحة ذلك البند أو العنصر.

وقد أجمع المدققون من خلال إجاباتهم على فقرات القسم الرابع من الاستبانة على أن عدم التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بها من أهم العوامل التي تواجه المدقق، حيث ورد ترتيبها رابعا (وبمتوسط =٣،٣٥) وهذا برأي الباحثان من العوامل التي تحتاج إلى دراسة معمقة للوصول إلى إدارة أكثر فعالية وأكثر التزاما بالتشريعات والقوانين المنظمة لعمل البنوك التجارية الأردنية، وهو ما أكد عليه المدققون من خلال المقابلات التي قام بها الباحثان بعد قيام المدقق بالإجابة عن فقرات الاستبانة.

كما يعترف المدققون بنفس الوقت أن إمكانات مكتب التدقيق من العوامل المؤثرة في الاختيار (بمتوسط =٨٦، ٢)، ولكنها متدنية من الناحية النسبية. أما العامل الأقل تأثيرا فهو المتعلق بضغط العمل للمدقق الخارجي (بمتوسط =٥٣، ٢) بالرغم من ملاحظة الباحثان ضيق وقت المدقق أثناء عملية جمع المعلومات التي استغرقت ما يزيد عن أربعة أشهر، وهذا قد يعني أن العزو الخارجي للعوامل المؤثرة على أسلوب الاختيار أكثر وضوحاً من العزو الداخلي بالرغم من اعترافه بأن خبرة أو معرفة المدقق الخارجي باستخدام الأساليب الإحصائية في اختيار العينات من العوامل ذات التأثير الكبير نسبياً.

من خلال التحليل السابق يلاحظ أن جميع العوامل المذكورة في الجدول رقم (١٢) تؤثر بدرجة كبيرة على اختيار عينات التدقيق مما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

إن وجود مثل هذه العوامل يجعلنا نفكر أو نسأل عن موضوع آخر وهو مدى التوافق بين الأسلوب المستخدم فعلا والأسلوب الأكثر ملاءمة من وجهة نظر المدقق الخارجي، ولكن من غير الواضح هنا أن كان تأثير هذه العوامل على نوع الاختيار أم على حجم الاختيار أم على النوع والحجم معا؟ إذ يتوقع أن يكون التأثير عليها جميعاً، مع الاختلاف في نسب التأثير على كل عنصر من عناصر القوائم المالية لكل عامل من العوامل السابقة، وقد يكون التوافق بين الأسلوب المستخدم والأسلوب الأكثر ملاءمة مؤشراً على ترجيح مدى تأثير هذه العوامل وهذا ما تكشفه الإجابة عن السؤال الثالث.

ثالثا : تحليل أساليب اختيار العينات لعناصر القوائم المالية :

يهدف هذا القسم إلى فحص الفرضية الثالثة التي تنص على أنه لا يوجد اتفاق بين المدققين على أفضل الأساليب التي يمكن اتباعها في اختيار عينات التدقيق. لقد اتضح من العرض السابق أن هناك عوامل تتحكم أو تؤثر في اختيار المدقق للأسلوب الذي يعتمده في التدقيق، وقد تكون هذه العوامل من المحددات في اختيار الأسلوب الأنسب أو الأكثر ملائمة من وجهة نظر المدقق، بمعنى أنه يتوقع وجود فجوة أو اختلاف بين الأساليب الملائمة والأساليب المستخدمة فعلاً في ضوء الإمكانات والمحددات للاختيار المناسب، إلا أن هذا الاختلاف يتوقع أن لا يكون كبيراً إلى درجة يكون الارتباط بين الأساليب المستخدمة والأساليب الأكثر ملائمة علاقة صفرية، بل يتوقع أن يكون الارتباط دالاً إحصائياً في معظم عناصر القوائم المالية، ولذلك فإن المؤشر المستخدم في فحص الاتفاق بين المدققين هو العلاقة الارتباطية بين الأسلوب الأكثر استخداماً والأكثر ملاءمة، ويبين الجدول رقم (١٣) هذه الارتباطات.

وتشير هذه الارتباطات إلى درجة عالية من التوافق في تقديرات المدققين بين الأسلوب المستخدم فعلاً والأسلوب الأكثر ملاءمة، حيث كانت جميع معاملات الارتباط قوية أقلها (٠,٨٧). وهذا يعني أن المدقق الخارجي يختار الأسلوب الملائم، وقد تفسر النتيجة في ضوء العوامل المؤثرة المشار إليها في الجدول رقم (١٢)، فهذه العوامل وخاصة تلك المتعلقة بالرقابة الداخلية التي احتلت أكثر العوامل تأثيراً قد تدفع المدقق الخارجي إلى اختيار الأسلوب الأنسب لتعويض الضعف الناتج من الرقابة الداخلية.

جدول رقم (١٣)

معاملات الارتباط بين تقديرات المدققين الخارجيين (فئة أ) للبنوك التجارية الأردنية لأساليب التدقيق الأكثر استخداما والأكثر ملائمة من وجهة نظرهم

أولا : الميزانية العمومية	
العنصر	الارتباط
الأرصدة النقدية	٠,٨٩
أرصدة لدى البنك المركزي	٠,٩٨
أوراق مالية للمتاجرة	٠,٩٩
أوراق مالية حكومية مكفولة	٠,٩٦
التسهيلات الإئتمانية	٠,٩٠
أوراق مالية للاستثمار	٠,٩٣
الموجودات الثابتة	٠,٩١
المطلوبات	
ودائع العملاء	٠,٨٧
ودائع البنوك	٠,٩٩
المبالغ المقترضة	٠,٩٩
تأمينات نقدية	٠,٩٩

ثانيا : قائمة الدخل	
العنصر	الارتباط
الفوائد الدائنة	٠,٩٥
العمولات الدائنة	٠,٩٥
الفوائد المدينة	٠,٩٢
العمولات المدينة	٠,٩١
المصاريف الإدارية والعمومية	٠,٩٨
احتياطي اختياري	٠,٩٤

ثالثاً : قائمة التدفق النقدي	
العنصر	الارتباط
التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	٠,٩٣
التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية	٠,٩٣
التدفق النقدي من العمليات التمويلية	٠,٩٣

ومن خلال معاملات الارتباط المبينة في الجدول رقم (١٣) يلاحظ قوة الارتباط بين الأساليب الأكثر استخداماً والأكثر ملاءمة مما ينفي صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أنه لا يوجد اتفاق بين المدققين على أفضل الأساليب التي يمكن اتباعها في اختيار عينات التدقيق.

رابعاً: تحليل مشاكل ومعوقات التدقيق:

يهدف هذا القسم إلى اختبار الفرضية الرابعة التي تنص على أنه يواجه مدققوا الحسابات عدداً من المشاكل والصعوبات عند القيام بمهام التدقيق الموكلة إليهم. ويبين الجدول رقم (١٤) متوسطات تقديرات المدققين لدرجة أهمية كل مشكلة من المشكلات المحتملة.

الجدول رقم (١٤)

المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات للبنوك التجارية الأردنية

من وجهة نظر المدققين أنفسهم الرتبة

أهم المشكلات	عديم الأهمية	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	كبير الأهمية	المتوسط الحسابي	الرتبة
(١) المنافسة (غير الشريفة) بين المدققين أنفسهم	٧	١٩	٣٨	٣٦	٣،٠٠	٣
(٢) ما يفرضه قانون الشركات على المدقق بما لا ينسجم مع قواعد التدقيق الدولية .	٨	١٩	٤٠	٣٣	٢،٩٩	٤
(٣)عدم وجود التدريب الكافي أو عدم وجود نظام للتدريب.	٤	٨	٤٨	٤٠	٣،١٧	٢
(٤) محاولة هيمنة مجالس الإدارة على عمل المدقق .	٥	٨	٢٧	٦٠	٣،٤١	١
(٥) إلزام القانون الأردني مدقق الحسابات بالإطلاع على كافة السجلات والدفاتر والمستندات والقرارات والميزانيات الخاصة بالمشروع الذي يدقق حساباته.	١٢	١٨	٣٠	٤٠	٢،٩٩	٤
(٦) قصر الفترة الزمنية بدءا من تاريخ التكليف ولغاية إصدار التقارير المالية	١٤	٢٧	٣٧	٢٢	٢،٦٧	٧
(٧) تجديد عقد المدقق سنويا مما يؤثر على حياديته	٢٦	١٨	٣٤	٢٢	٢،٥٢	٨
(٨) عدم وجود رقابة نوعية كافية على عمل المدققين من قبل جمعية المدققين الأردنيين .	٢١	٤	٣٣	٤٢	٢،٩٧	٦

وتشير المتوسطات الحسابية لتقديرات المدققين إلى أن جميع المشكلات المقترحة هي مشكلات جوهرية حيث بلغ أقل متوسط (٢،٥٢) وهو أعلى من الحد الأدنى (٢،٥) لفئة التقدير اللفظي (متوسط الأهمية). وهي تشير إلى أن تخمين أو تقدير المدقق لإمكانية تجديد أو عدم تجديد العقد قد يؤثر على ممارساته المتعلقة بالتدقيق، وبالتحديد مدى تحيزه أو موضوعيته في صياغة التقرير النهائي لحسابات البنك. وعلى أي حال تبقى رتبتها الأخيرة بين المشكلات الأخرى، مما يعني أن مهنة تدقيق الحسابات في الأردن قد وصلت مرحلة متقدمة يمكن الاعتماد عليها بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها، بمعنى أن إجماع المدققين على عدم تأثير أي مشكلة مهما كان نوعها على كفاءة عملية التدقيق هي مؤشر إيجابي على المصداقية التي تتمتع بها المهنة، على الرغم من أن الباحثان من مؤيدي الرأي القائل بأن استقلال المراجع وحياديته هي حالة ذهنية أو اتجاه فكري أو عقلي (Mental Attitude) غير قابل للقياس الموضوعي أو أنه لا يمكن قياسه أو الحكم عليه إلا من

خلال المدقق نفسه، بدليل ما جاء في المعايير الدولية للتدقيق من أن المدقق وعند إبداء رأيه لا بد وأن يكون هناك استقلال في الاتجاه الذهني لديه (محمد والشاذلي،١٩٨٦، ص ص ٩٨-٩٩)، ويليها من الأخير المشكلة المتعلقة بقصر الفترة الزمنية بين تاريخ التكليف وتاريخ إصدار التقارير المالية، وهي كما لاحظنا مشكلة تواجه المدققين وتؤثر على ممارستهم في اختيار العينات.

أما أهم مشكلتين فتتمثلان بمحاولة هيمنة مجالس الإدارة في البنوك على عمل المدقق (المتوسط=٤١، ٣) وعدم وجود التدريب الكافي أو عدم وجود نظام لتدريب المدققين (المتوسط =١٧، ٣). وفيما يتعلق بمحاولة هيمنة مجالس الإدارة في البنوك على عمل المدقق، فإن قانون الشركات الأردني قد أغفل حق المدقق في مناقشة قرار عزلة، وخصوصاً أن بعض مجالس الإدارة قد تلجأ إلى العزل التعسفي إذا ما لاحظت أن المدقق سيبدي في تقريره القانوني المستقل أراء صحيحة عن مخالفات للقانون أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهنا يأتي دور المشرع الأردني في توفير الحماية اللازمة للمدقق الذي يبدي رأيه الصريح عن مخالفات القانون أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، مما يؤثر على استقلالية مدقق الحسابات وموضوعيته في إبداء رأيه في صحة الحسابات.

وقد أكد نظام جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٧ في الفقرة (ج) من القسم الأول من المادة (٣٢) بأن «على مدقق الحسابات المرخص بمقتضى القوانين الأردنية التصرف بشكل مستقل استقلالا فعلياً عند أدائه لواجباته والمحافظة على الحياد الظاهري والحقيقي لدى إبداء الرأي»، والاستقلال الحقيقي يعني عدم تحيز المدقق في جميع مهامه المهنية، بينما يعني الاستقلال الظاهري أن يظهر المدقق لمستخدمي القوائم المالية هذا الاستقلال، ومما يؤخذ على القوانين الأردنية أنها لم تحدد بشكل مفصل متى يظهر المدقق بأنه غير مستقل. وقد أشار(الحمود،١٩٩٤) إلى عدد من القضايا التي لم تعالجها القوانين الأردنية فيما يتعلق بمبدأ الاستقلال المهني ومن ضمنها سيطرة الإدارة على تعيين المدقق وتحديد أتعابه.

أما عن عدم وجود التدريب الكافي، أو عدم وجود نظام لتدريب للمدققين، فيرى الباحثان أن حل هذه المشكلة يكمن في جمعية مدققي الحسابات من حيث القيام بدورها الفاعل في خدمة أعضاءها بتوفير البرامج التدريبية الكفيلة بتطوير كفاءة المدقق، وربما يقتصر دور الجمعية على الأمور التي تتعلق بأخلاقيات ممارسة المهنة وقواعد السلوك المهني، بالإضافة إلى بعض النشاطات الأخرى مثل إصدار النشرات والمجلات المتخصصة.

أما فيما يتعلق بإلزام القانون الأردني مدققي الحسابات بالإطلاع على كافة السجلات والمستندات والدفاتر والقرارات والميزانيات الخاصة بالمشروع الذي تدقق حساباته، وما يفرضه قانون الشركات الأردني بما لا ينسجم وقواعد التدقيق الدولية، فإن الباحثين يرون أن هذه المشكلة مرتبطة بعدد من المشكلات الفرعية والتي هي بحاجة إلى حلول جذرية قبل الخوض في مناقشة

هذه النقطة. ومثال ذلك ما يلي:

١. أن المادة (١) من قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٥، قد أشارت إلى ضرورة اطلاع المدقق على جميع القيود والدفاتر والسجلات المتعلقة بالأشخاص الذين يتعامل معهم، وأن يطلب منهم موافاته بما يراه ضروريا للقيام بعمله على أحسن وجه.

٢. كما أشارت المادة (٢٢١) من قانون الشركات الاردني رقم (١) لسنة ١٩٨٩ على ضرورة قيام المدقق بإجراء التدقيق الدوري لسجلات الشركة ودفاترها ومستنداتها المالية والتأكد من أنها منظمة بصورة أصولية.

إن مثل هذه المتطلبات – برأي الباحثان – لا تتناسب وأتعاب وتكاليف عملية التدقيق، وهذا يعني أن مدقق الحسابات يقع بين خيارين، إما أن يفي بمتطلبات القوانين الأردنية دون عائد مادي، أو أن يغلب الجانب المادي على حساب كفاءة عملية التدقيق، إلا أنه ومن خلال إجابات المدققين على فقرات الإستبانة يلاحظ محاولة المدقق خلق نوع من التوازن للوصول إلى أقصى درجات الكفاءة، حتى ولو كان ذلك على حساب أتعابه التي يتقاضاها في كثير من الأحيان، وهذا يعني ضرورة إعادة النظر بالتشريعات والقوانين والأنظمة المنظمة لعمل المدقق وبما يكفل حقه، وبنفس الوقت زيادة كفاءة عملية التدقيق.

من خلال التحليل السابق وحيث أن المتوسطات المشار إليها في الجدول رقم (١٤) تشير إلى أن جميع المشكلات المقترحة هي مشكلات جوهرية، فإن هذا يثبت صحة الفرضية القائلة بأن مدققوا الحسابات يواجهون عدداً من المشاكل والصعوبات عند القيام بمهام التدقيق الموكلة إليهم.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

فيما يلي أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال دراسة واقع عملية التدقيق في البنوك التجارية، وكما أظهرتها نتائج التحليل لفقرات الاستبانة المصممة لهذا الغرض.

١. يقوم مدقق الحسابات الأردني باستخدام أساليب التدقيق بالعينات إضافة إلى المسح الشامل، وهذا يعني أن مهنة تدقيق الحسابات في الأردن تواكب التطورات العالمية والمتعلقة بمهنة التدقيق وما يستجد عليها من أساليب توظف لتخدم هذه المهنة.

٢. أن مدقق الحسابات الأردني مدرك لخطورة المسؤوليات التي يتحملها بعد تكليفه بمهام التدقيق وهذا واضح من خلال اتباعه الأساليب ذات الأساس العلمي، مما يمكنه من الدفاع مستقبلاً تجاه أي اعتراض من قبل الأطراف المستفيدة من القوائم المالية.

٣. يتأثر عمل المدقق وعند اتباعه أسلوب التدقيق بالعينات بالعديد من العوامل، يمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية تتعلق بمكتب التدقيق نفسه وعوامل خارجية تتعلق في البنك موضع التدقيق، وهذه العوامل هي كما يلي مصنفة ومرتبة حسب درجة تأثيرها تنازلياً:

أ. عوامل داخلية (تتعلق بمكتب التدقيق):

١. تدني خبرة المدقق الخارجي باستخدام الأساليب الإحصائية.

٢. تدني إمكانيات مكتب التدقيق من حيث توفر أجهزة الحاسب للمساعدة في إنجاز مهام التدقيق.

٣. زيادة ضغط العمل لدى المدقق .

ب. عوامل خارجية (تتعلق بالبنك موضع التدقيق):

١. عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية في منع واكتشاف الأخطاء في وقت مبكر مما يعني تراكم تلك الأخطاء وبالتالي صعوبة معالجتها دون اللجوء إلى التدقيق الشامل أو تدقيق أكبر قدر من العينات.

٢. ارتفاع مستوى الأهمية النسبية للبند موضع التدقيق مما يعني زيادة حجم العينة المدققة للوصول إلى لا نتيجة وتأكيد معقول حول ذلك البند.

٣. عدم التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بها مما يزيد من احتمالية وجود عدد كبير من الانحرافات والتجاوزات وهذا مما يزيد عبء المهام الملقاة على عاتق المدقق في أداء مهامه.

٤. عدم كفاءة المدقق الداخلي.

٥. صعوبة الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة.

٦. قصر الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ التكليف وتاريخ إصدار القوائم المالية.

٧. تدني أتعاب المدقق مقارنة بتكاليف عملية التدقيق.

٨. ارتفاع تكاليف التدقيق الخارجي.

٤. أن مهنة تدقيق الحسابات في الأردن تعاني من عدد من المشكلات ذات الأهمية الكبيرة كما أظهرتها نتائج التحليل، وهذا بالتالي يؤدي إلى تأثيرات سلبية على نوع الخدمة المقدمة من قبل مكتب التدقيق من حيث كفاءة وفعالية عملية التدقيق، وهذه المشاكل يمكن الإشارة إليها في النقاط أدناه مرتبة تنازلياً حسب درجة أهميتها من وجهة نظر المدققين أنفسهم:

أ. محاولة هيمنة مجالس الإدارة على عمل المدقق، حيث أن مجلس الإدارة غالباً ما يحتوي على أشخاص ممن يملكون أكبر حصة، وبالتالي فإن هؤلاء هم المتحكمين فعلياً في عملية اتخاذ القرارات، ومن ضمنها عملية تعيين مدقق الحسابات وتحديد أتعابه، وبالتالي عزله دون أن يتمكن المدقق من مناقشة قرار عزله.

ب. عدم وجود التدريب الكافي أو عدم وجود نظام للتدريب.

ج. المنافسة (غير الشريفة) بين المدققين أنفسهم وهذه النقطة مرتبطة بالمدققين أنفسهم وعدم التفافهم حول جمعيتهم وعدم التزامهم بما يصدر عنها من قرارات وخصوصاً فيما يتعلق بمستوى الأتعاب.

د. ما يفرضه قانون الشركات على المدقق وإلزامه بالإطلاع على كافة السجلات والدفاتر والمستندات والقرارات والميزانيات الخاصة بالمشروع الذي يدقق حساباته.

هـ. عدم وجود رقابة نوعية كافية على عمل المدققين من قبل جمعية المدققين الأردنيين مما يعني حدوث كثير من التجاوزات من قبل المدققين أنفسهم وبالتالي تدني مستوى الخدمات التي يقدمونها.

و. قصر الفترة الزمنية بدءاً من تاريخ التكليف ولغاية إصدار التقارير المالية.

ز. تجديد عقد المدقق سنوياً مما يؤثر على حياديته، وبالتالي يؤثر على رأيه في القوائم المالية المدققة من قبله للحفاظ على عميله أطول فترة ممكنة.

التوصيات:

١. أظهرت نتائج التحليل أن عمل المدقق وعند اتباعه أسلوب التدقيق بالعينات، فإنه يتأثر بالعديد من العوامل، وبناء عليه فإن الدراسة توصي بما يلي:

أ. زيادة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك، من خلال تطبيق إجراءات رقابية كافية ومناسبة ، ومن خلال التقييم الدوري لأداء الموظفين ومتابعة تطبيقهم لإجراءات الرقابة المحددة ومعالجة الانحرافات الناتجة عن عدم الالتزام بإجراءات نظام الرقابة الداخلية، بمعنى وجود نظام رقابي ومحاسبي يتسم بالدقة والأمانة والسرعة في تسجيل العمليات المالية، فالدقة تشعر الآخرين بالاطمئنان، والسرعة مطلوبة لاستخراج الأرصدة ونتائج العمليات المختلفة.

ب. يعتبر المدقق الداخلي أحد أهم أجزاء نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي فإن تطوير مهاراته وزيادة كفاءته من خلال عقد الدورات التدريبية اللازمة، تعتبر متطلباً ضرورياً للخروج بنظام رقابي أكثر كفاءة وفاعلية.

ج. ضرورة قيام المشرع الأردني بالوقوف على مدى التزام الإدارة بتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بها من خلال الرقابة الدورية على عمل هذه الإدارات وما يصدر عنها من قرارات وتقارير، مما يعني زيادة الثقة لدى مدقق الحسابات الخارجي بعمل الإدارة، وهذا يعني بالضرورة انصرافه لمتابعة أمور أكثر أهمية أو نقاط ضعف أولى بالاهتمام والمعالجة.

د. ضرورة إيجاد نظام أجور أكثر كفاءة كأن يكون حسب ساعات العمل لدى البنك، مع الإشارة إلى أن هذا العامل قد جاء في المرتبة الأخيرة من حيث درجة تأثيره إلا أنه يبقي عاملاً مؤثراً لا بد من أخذه بعين الاعتبار.

٢. كما أظهرت نتائج التحليل أن مهنة تدقيق الحسابات في الأردن تعاني من عدد من المشكلات، وبناء عليه فإن الدراسة توصي بما يلي:

١. ضرورة قيام المشرع الأردني بتوفير الحماية اللازمة للمدقق من محاولة هيمنة مجالس الإدارة، وهذا من شأنه أن يدفع المدقق إلى إصدار تقريره بموضوعية وحيادية، دون أن يمارس عليه أي نوع من الضغوط من قبل مجلس الإدارة، مثل الفصل التعسفي لمدقق الحسابات أو عدم تجديد عقده لفترات قادمة.

٢. ضرورة قيام جمعية مدققي الحسابات بالدور المنوط بها من خلال:

أ. توفير البرامج التدريبية اللازمة لرفع كفاءة مدققي الحسابات وبما يخدم المهنة، ومما تجدر الإشارة إليه أن عدم وجود التدريب الكافي أو عدم وجود نظام للتدريب جاء في المرتبة الثانية من حيث كونها مشكلة مقترنة بخبرة المدقق كعامل جاء في المرتبة الأولى ومن حيث كونه عامل مؤثر في تطبيق أساليب التدقيق بالعينات.

ب. تنظيم علاقة المدققين مع بعضهم البعض، بفرض المزيد من العقوبات الرادعة ضد أي مدقق يتجاوز أخلاقيات وآداب السلوك المهني.

ج. إجراء دراسة معمقة بالاشتراك مع المشرع الأردني، فيما يتعلق بإعادة النظر بالتشريعات الحالية وبما يتلاءم وتطورات مهنة تدقيق الحسابات على الصعيد العالمي وفي ظل التغيرات الاقتصادية، وهو ما أشار إليه المدققون من خلال الإجابة عن أسئلة الاستبانة.

د. زيادة رقابة جمعية مدققي الحسابات على عمل المدققين والتقارير الصادرة من قبلهم ومتابعة مدى التزامهم بقواعد ممارسة المهنة وأخلاقياتها، وهذا ما أشار إليه المدققون فيما يتعلق بفرض عقوبات على عدم التزام المكاتب بأخلاقيات المهنة وخصوصاً فيما يتعلق بمستوى الأتعاب.

٣. إجراء دراسات أخرى تستخدم أسلوب تحليل المحتوى والمقابلات مع المدققين أنفسهم للوقوف على واقع مهنة تدقيق الحسابات في الأردن، والخروج بتوصيات من شأنها الرقي بمستوى هذه المهنة، وإجراء دراسات للتعرف على نسبة ما يتم تدقيقه من الوثائق في المجتمع الأصلي لكل عنصر من عناصر القوائم المالية، أو بمعنى آخر التعرف على الواقع الفعلي لحجم البيانات طالما أن ذلك مرتبط بحجم العمل وأتعاب التدقيق من جهة، ومرتبط أيضاً بدقة التدقيق أو ما يسمى بحجم الخطأ العيني.

٤. تعزيز المساقات الجامعية في الجامعات الأردنية، والتركيز على التدريب العملي للطلبة، مثل إنشاء مختبرات تدريبية تحتوي على سجلات وهمية وأجهزة حاسب مدعمة، لعرض حالات تطبيقية في التدقيق والرقابة.

المراجع العربية

إبراهيم عثمان شاهين، «أسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية: نحو معايير موضوعية»، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٤، عدد ٢، ١٩٨٦، ص ص ١٩٥-٢٣١.

اتحاد المصارف العربية، التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف، بيروت، ١٩٨٦.

تركي الحمود، محمود قاقيش، صايل رمضان، «المشاكل التي تواجه مدققي الحسابات في الأردن»، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد٧، عدد ٤، ١٩٩٢، ص ص ٩٧-١٢٢.

تركي الحمود، «قواعد السلوك لمهنة تدقيق الحسابات في الأردن بين الحاضر والمستقبل»، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد الخامس، ١٩٩٤، ص ص ٣٢١-٣٤٨.

جبرائيل كحالة وياسر جاموس، «المراجعة المحاسبية بالعينة الإحصائية»، مجلة بحوث جامعة حلب: سلسلة العلوم الاقتصادية، عدد ٤، ص ص ١٣٣-١٦٨.

حلمي عبد الفتاح البشبيشي، «مشاكل تطبيق أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة وأساليب علاجها»، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، مجلد ٢٦، عدد ٣٤، ١٩٨٧، ص ص ٧٥-١١٣.

خالد أمين عبدالله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٨.

داوود محمد داوود الأدغم، «تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات في البنوك التجارية الأردنية»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤.

سنية توفيق محمد وتحسين بهجات الشاذلي، مبادئ المراجعة بين الفكر والتطبيق، مطبعة دار هندي، القاهرة، ١٩٨٦.تحي قانون مهنة تدقيق الحسابات الأردني رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٥.

قانون الشركات الاردني رقم (١) لسنة ١٩٨٩.

عدنان عباس حميدان، «منهجية تصميم العينات الإحصائية في عمليات المراجعة المحاسبية»، مجلة جامعة دمشق، مجلد ١٥، عدد ٢، ١٩٩٩، ص ص ٢١٩-٢٥٩.

عصام مرعي، أدلة التدقيق الدولية، ط ٢، مطابع رغدان، الرياض، ١٩٨٩.

محمود شوقي عطا الله، الأهمية النسبية في المراجعة، جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٣.

هادي التميمي، معايير التدقيق الدولية، مركز كحلون للطباعة، عمان، ١٩٩٨.

المراجع الأجنبية:

Charles I., "Materiality: A Factor to Consider",Accountancy, Vol. 105, No. 1160, April, 1990, pp

Dunn, J., Auditing: Theory and Practice, Prentice-Hall, New York, 1991.

Patterson, E. R., "Strategic Sample Size Choice in Auditing" , Journal of Accounting Research, Vol. 31, No. 2 , Autumn 1993, pp 272-293.

Ponemon, L. A. and J. P. Wendell, "Judgmental Versus Random Sampling in Auditing: An Experimental Investigation", Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 14, No. 2, Fall 1995, pp 17-34.

Rohrbach, K. J., "Sample Size Determination Using the Augmented Variance Estimator", Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 16, No. 1, Spring 1997, pp 124-137.

Vasarhelyi, M. A. and T. W. Lin, Advanced Auditing: Fundamentals of EDP and Statistical Audit Technology, Addison-Wesley Publishing, Massachusetts, 1988.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (١)

الاستبانة

أخي المدقق (فئة أ) الكريم:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في اختيار عينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق ذلك فقد تم تصميم هذه الاستبانة.

وهذه الدراسة من المتوقع أن تكون نتائجها ذات فائدة وأهمية كبيرة بالنسبة للمشرع والمدقق حيث أنها تعالج موضوعاً حديث الهد نسبياً وهو أساليب التدقيق بالعينات ولا يخفى عليكم ما تواجهه المهنة من تهديد متزايد من خلال إقامة الدعاوى ضدها.

وسيتم التركيز من خلال هذه الدراسة على الأساليب الإحصائية المستخدمة في التدقيق.بما يوفر قاعدة علمية تمكن المدقق مستقبلاً من الدفاع عن نفسه في حالة إقامة الدعاوى أو الطعن بصحة رأيه.

إن مشاركتكم في هذه الدراسة ضروري جداً لنجاحها، حيث أن رأيكم وخبرتكم في هذا المجال هما أحد مرتكزات هذه الدراسة وعامل رئيسي من عوامل نجاحها، علماً بأن جميع الإجابات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط. كما أن نتائج الدراسة سيتم تحليلها والإفصاح عنها بشكل إجمالي دون الإشارة إلى المشاركين في تعبئة هذه الاستبانة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحثان

د. أحمد محمد العمري	عودة أحمد سليمان
أستاذ مشارك	مدرس
قسم المحاسبة	قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية	كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة اليرموك	جامعة آل البيت

القسم الأول: معلومات عامة

١. الشهادات الأكاديمية والمهنية

الأكاديمية	المهنية
☐ بكالوريوس	☐ ACPA
☐ ماجستير	☐ CPA
☐ دكتوراه	☐ CA
☐ أخرى	

٢. عدد سنوات الخبرة الشخصية في تدقيق البنوك ( )

٣. سنة الحصول على الترخيص ( )

٤. عدد البنوك التي قمت بتدقيقها في سنة ١٩٩٨ ( )

٥. حجم البنوك التي قمت بتدقيقها في (٣) أعلاه وفقاً لرأسمال البنك مقارنة بالبنوك الأخرى:

☐ صغيرة ☐ متوسطة ☐ كبيرة

٦. حجم العمل في مكتب التدقيق الذي تعمل فيه الآن مقارنة بالمكاتب الأخرى:

☐ قليل ☐ متوسط ☐ كبير

٧. متوسط عدد الزيارات التي تقوم بها ضمن عملية التدقيق لكل بنك سنويا:

☐ مرة ☐ مرتين ☐ ثلاث مرات

☐ أكثر من ثلاث مرات (يرجى تحديد عدد المرات .....)

القسم الثاني: الأساليب المتبعة في اختيار عينات التدقيق

فيما يلي عدد من الأساليب الممكن اتباعها في اختيار عينات التدقيق، يرجى تحديد درجة استخدامك لكل أسلوب من هذ الأساليب عند القيام بمهام التدقيق في البنوك التجارية الأردنية بشكل عام.

الأسلوب	درجة الاستخدام			
	كثير الاستخدام	متوسط الاستخدام	قليل الاستخدام	عديم الاستخدام
المسح الشامل				
العينة الحكمية				
العينة العشوائية البسيطة				
العينة العشوائية المنتظمة				
العينة العشوائية الطبقية				
العينة العشوائية العنقودية				
العينة المقصودة				
العينة الصدفية				

أخرى

القسم الثالث: الأساليب المتبعة في اختيار عينات التدقيق لعناصر القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية

فيما يلي قائمة بعناصر القوائم المالية لبنك تجاري، يرجى ما يلي:

أ. تحديد أكثر الأساليب استخداماً عند قيامكم بمهام التدقيق (في الجهة اليسرى من الجدول).

ب. تحديد الأسلوب الأكثر ملاءمة في حال توفر الإمكانات الضرورية من خلال وضع رقم الأسلوب المشار إليه (في الجهة اليمنى أدناه).

أولاً: الميزانية العمومية

البند	الأساليب الأكثر استخداماً								الاسلوب الأكثر ملاءمة
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	
الموجودات	مسح شامل	عينة حكمية	عينة بسيطة	عينة منتظمة	عينة طبقية	عينة عنقودية	عينة مقصودة	عينة صدفية	
الأرصدة النقدية									
أرصدة لدى البنك المركزي									
أوراق مالية للمتاجرة									
أوراق مالية حكومية مكفولة									
التسهيلات الائتمانية									
أوراق مالية للاستثمار									
الموجودات الثابتة									
المطلوبات									
ودائع العملاء									
ودائع البنوك									
المبالغ المقترضة									
تأمينات نقدية									

ثانياً: قائمة الدخل

العنصر	الأساليب الأكثر استخداماً								الاسلوب الأكثر ملاءمة
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	
	مسح شامل	عينة حكمية	عينة بسيطة	عينة منتظمة	عينة طبقية	عينة عنقودية	عينة مقصودة	عينة صدفية	
الفوائد الدائنة									
العمولات الدائنة									
الفوائد المدينة									
العمولات المدينة									
المصاريف الإدارية والعمومية									
احتياطي اختياري									
الاحتياطي العام									

ثالثاً: قائمة التدقيق النقدي

العنصر	الأساليب الأكثر استخداماً								الأسلوب الأكثر ملاءمة
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	
	مسح شامل	عينة حكمية	عينة بسيطة	عينة منتظمة	عينة طبقية	عينة عنقودية	عينة مقصودة	عينة صدفية	
التدفق النقدي من العمليات التشغيلية									
التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية									
التدفق النقدي من العمليات التمويلية									

القسم الرابع: العوامل المؤثرة في اختيار الأسلوب وحجم العينة

فيما يلي عدد من العوامل المؤثرة في اختيار الأساليب المتبعة في اختيار عينات التدقيق الخارجي وتحديد حجمها، يرجى تحديد أثر كل من هذه العوامل وفقاً لطبيعة وواقع البنوك التجارية الأردنية.

العامل	درجة التأثير			
	كبير الأثر	متوسط الأثر	قليل الأثر	عديم الأثر
١. عدم كفاءة الرقابة الداخلية في منع واكتشاف الأخطاء				
٢. عدم كفاءة المدقق الداخلي.				
٣. ارتفاع تكاليف التدقيق الخارجي.				
٤. قصر الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ التكليف وتاريخ إصدار القوائم المالية				
٥. عدم مدى التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بها.				
٦. صعوبة الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة.				
٧. ارتفاع مستوى الأهمية النسبية للبند موضوع التدقيق.				
٨. زيادة ضغط العمل لدى المدقق.				
٩. تدني أتعاب المدقق مقارنة التكاليف عملية التدقيق.				
١٠. تدني إمكانيات مكتب التدقيق من حيث توفر أجهزة الحاسوب للمساعدة في إنجاز مهام التدقيق.				
١١. خبرة المدقق الخارجي باستخدام الأساليب الإحصائية.				

أخرى

القسم الخامس: مشاكل التدقيق

فيما يلي عدد من أهم المشاكل التي تواجه مدققي الحسابات الأردنيين، يرجى تحديد درجة أهمية كل منها، حسب أولوية النظر فيها ومعالجتها من قبل الأطراف ذات العلاقة.

أهم المشكلات	كبير الأهمية	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
١. المنافسة (غير الشريفة) بين المدققين أنفسهم.				
٢. ما يفرضه قانون الشركات على المدقق بما لا ينسجم مع قواعد التدقيق الدولية.				
٣. عدم وجود التدريب الكافي وعدم وجود نظام للتدريب.				
٤. محاولة هيمنة مجالس الإدارة على عمل المدقق.				
٥. إلزام القانون الأردني مدقق لحسابات بالإطلاع على كافة السجلات والدفاتر والمستندات والقرارات والميزانيات الخاصة بالمشروع الذي يدقق حساباته.				
٦. قصر الفترة الزمنية بدئاً من تاريخ التكليف ولغاية إصدار التقارير المالية.				
٧. تجديد عقد المدقق سنوياً ما يؤثر على حياديته.				
٨. عدم وجود رقابة نوعية كافية على عمل المدققين من قبل جمعية المدققين الأردنيين.				

أخرى

في الفراغ أدناه، يرجى اقتراح بعض الحلول الممكنة لمعالجة المشكلات أعلاه.